جامعة 8 ماي 1945 –قالمة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الانتخابات المحلية في الجزائر:

دراسة في السلوك الانتخابي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد(ل.م.د) في العلوم السياسية

تخصص: حوكمة محلية و التنمية السياسية و الاقتصادية

إعداد الطالبين:

الطالب(ة): بن ناقة يسمينة

الطالب(ة): داود سارة

إشراف الدكتور:

د. ناجي عبد النور

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
د. فريمش مليكة	قسنطينة	رئيسا
د. ناجي عبد النور	عنابة	مشرفا ومقررا
د. بوروبي عبد اللطيف	قسنطينة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2013-2014

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا لهذا العمل في حلته النهائية.

نتقدم بشكرنا إلى كل من أسدإلينا عونا في انجاز هذا العمل ونخص بالذكر.

الأستاذالمشرف"ناجي عبد النور "الذي قدم لنا العون في انجاز هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر إلىأساتذتنا الكرام بقسم العلوم السياسية بجامعة 08 ماي 1945 بقالمة.

أيضا نتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين تجشموا عناء القراءة والتقويم.

كما لا ننسى الفضل وتقديم الشكر لأساتذتنا عبر مسارنا الدراسي في الأطوار التي سبقت الجامعة.

يسمينة سارة

إهداء

اهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى الوالدين الكريمينالذين غمراني بحبهما وحنانهما

إلى أخوتي عزوتي و سندي

إلى كل العائلة والأصدقاء

"يسمينة" "سارة"

خطة المذكرة

مقدمة

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي و النظري للسلوك الانتخابي

المبحث الأول : السلوك الانتخابي.

المطلب الأول : مفهوم السلوك الانتخابي.

المطلب الثاني : أنماط السلوك الانتخابي

المبحث الثاني : النماذج المفسرة للسلوك الانتخابي

المطلب الأول: النموذج البيئي والنموذج الاجتماعي والنفسي

المطلب الثاني: النموذج العقلاني والتفسير بالاتجاهات في تفسير السلوك الانتخابي

المبحث الثالث : العوامل المؤثرة في السلوك الانتخابي

المطلب الأول : العوامل السياسية المؤثرة في السلوك الانتخابي

المطلب الثاني : العوامل الاجتماعية و الاقتصادية المؤثرة في السلوك الانتخابي

الفصل الثاني: الانتخابات المحلية في الجزائر

المبحث الأول: البعد القانوني للانتخابات المحلية في الجزائر

المطلب الأول:الإطار القانوني لانتخاب رئيس المجلس البلدي.

المطلب الثاني: المركز القانوني لرئيس المجلس الشعبي الولائي

المبحث الثاني: البعد الاجتماعي (السوسيولوجي) للانتخابات المحلية في الجزائر

المطلب الأول: الانتخابات المحلية أثناء الحزب الواحد.

المطلب الثاني: الانتخابات المحلية أثناء التعددية الحزبية

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للإنتخابات المحلية 29 نوفمبر 2012 – بلدية جندل سعدي محمد–

المبحث الأول:التعريف ببلدية جندل سعدي محمد

المطلب الأول: مدخل لبلدية جندل سعدي محمد

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبلدية

المبحث الثاني:عرض ومناقشة نتائج الدراسة

المطلب الأول:تحليل و مناقشة الاستبيان:

المطلب الثاني: تقييم نتائج الدراسة:

المبحث الثالث:دراسة في الانتخابات المحلية 29 نوفمبر2012 ببلدية جندل سعدي محمد

المطلب الأول: تحليل نتائج انتخابات المحلية 29 نوفمبر 2012 ببلدية جندل سعيدي محمد

المطلب الثاني: تقييم السلوك الانتخابي لسكان بلدية جندل سعدي محمد في الانتخابات المحلية 29 نوفمبر2012

خاتمة

إن الأهمية البالغة للانتخابات في تثبيت و ترسيخ العملية الديمقراطية تقودنا إلى البحث و الدراسة في مضمونها ولاشك بأن موضوع السلوك الانتخابي يعتبر من أهم تلك المواضيع على اعتبار أنه لم يشكل مصادفة بل هو رصيد عمليات كبيرة تفاعلت فيها عوامل عدة أنتجت في نهاية سلوك محددا ما يعرف بالسلوك الانتخابي .

فهو كل أشكال التصرفات أو الأفعال وردود الأفعال التي يظهرها المواطن في موعد انتخابي معين نتيجة تأثره أو عدم تأثره بمجموعة من العوامل و المتغيرات.

لذلك سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث.

في المبحث الأول: تناولنا مفهوم السلوك الانتخابي و كل المصطلحات المتعلقة به.

أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى نماذج المفسرة لعملية السلوك الانتخابي.

أما المبحث الثالث تناولنا العوامل المؤثرة في السلوك الانتخابي.

المبحث الأول : السلوك الانتخابي.

يعتبر السلوك الانتخابي هو تعبير وتمثيل حي للمشاركة السياسية، وتتوفر فيه صفة الجماعة، لأنه سلوك جماعي إحصائي، ومن أنماط السلوك الانتخابي عملية التصويت أو الامتناع عنها، فالتصويت يعتبر أداة في يد المواطن للرقابة والمشاركة والتأثير، فالناخب له القدرة أن يمنح صوته أو يمنعه عن المترشحين وفقا لآرائهم وكفاءتهم في التعبير عن مصالحهم.

المطلب الأول : مفهوم السلوك الانتخابي.

أولا : مفهوم السلوك "Behavior".

السلوك هو الموضوع الأساسي الذي تدور عليه جميع الدراسات، والمقصود بالسلوك: "هو كل أوجه النشاط التي تصدر عن الكائن الحي (الإنسان)، سواء أكان هذا السلوك ظاهرا أو غير ظاهر، ويكون عادة على شكل أي نشاط جسمي أو حركي أو لفظي أو عقلي أو اجتماعي أو انفعالي، ويصدر عن الكائن الحي، كاستجابات لمثيرات معينة داخلية أو خارجية، وعلى ذلك يشمل السلوك.

- كل ما يفعله الإنسان ويقوله.
- كل ما يصدر عنه من نشاط عقلي كالإدراك والتفكير والتخيل.
- كل ما يستشعره من تأثيرات وجدانية وانفعالية، كالإحساس باللذة والألم، وكالشعور بالضيق والارتياح، بالخوف أو التعصب...الخ، مع ما يصاحب ذلك من أنشطة فيزيولوجية شتى [1]، كما يعرف على انه جملة العمليات المادية والرمزية التي يحاول بها الكائن العفوي في موقف ما تحقيق إمكانياته وحفظ توتراته التي تدفعه إلى الحركة

---

[1] – إبراهيم مرتضى إبراهيم الاعراجي، "السلوك الانتخابي وعلاقته بالاعتقاد بعدالة العالم لدى طلبة جامعة بغداد"، **مجلة كلية الأدب**، العدد 98، (العراق: 2010) ، ص 537.

بتهديدها ، لتكامله، ويتضمن السلوك البشري التفكير الشعوري الذي هو سلوك رمزي يحل محله السلوك المادي أو يمهد له [2]، والسلوك مهما كان نوعه يحدث نتيجة عوامل مؤثرة في تشجيع تكراره أو في تحاشيه، فسلوك الطفل في المنزل ما هو إلا نتيجة كما يمارسه الأب والأم من وسائل مؤثرة في تشجيع هذا السلوك أو الامتناع عنه، ويحدث الشيء نفسه في المنظمات ، حيث يكون السلوك الفرد في المنظمة، هو نتيجة لما يمارسه المدير أو إدارة المنظمة من تأثير من خلال استخدامها وسائل متعددة [3]، كما انه أهم ما يمتاز به السلوك هو الغائبية والتكيفية :

- **فالغائبية:** تعني أن السلوك نشاط غائبي يصدر عن دوافع، ويهدف إلى غاية هي إرضاء ذلك الدافع.
- **التكيفية:** فتعني أن السلوك هو أداة تكيفية للبيئة، وعلى هذا الأساس فان كل ما يصدر من نشاط كلي للإنسان، يكون هادفا وساعيا إلى التكيف مع البيئة، وان فهم السلوك وتفسيره وحتى ضبطه، لا يتم إلا من خلال معرفة غايته والدافع المحرك له، فضلا عن طريقة تفاعله مع المؤثرات البيئية.[4]

ثانيا : السلوك الانتخابي "Electoral Behavior".

يقتضي الاقتراب من مفهوم السلوك الانتخابي، توضيح المقصود بمصطلح السلوك السياسي الذي يعتبر نمط مهم من أنماط السلوك الاجتماعي ويخضع لنفس شروطه ومواصفاته وأحكامه وقوانينه، إلا انه يركز على النشاطات والفعاليات المتعلقة بحكم القيادة وتنظيم وتنسيق المجتمع بغية تحقيق أهدافه، وإشباع طموحاته وتطلعات أفراده، والذي يجب أن تنسجم مع طبيعة النظام الاجتماعي، الذي تحاول القيادة تعزيزه والحفاظ عليه من الأخطار والتحديات الداخلية والخارجية وفي نفس الوقت تعمل جاهدة على ترسيخ وتنمية وتطويره (السلوك الاجتماعي).[5]

---

[2] – عامر مصباح، **معجم المفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، (الجزائر: المكتبة الجزائرية،2005) ،ص 94.

[3] - سالم مرزوق الطحيح، **القوة والسلوك السياسي**، الفصل الثامن، في:

www.obtuhail.com/ob-8/ob2010/chter8 .

[4] – إبراهيم مرتضى إبراهيم الاعرجي، المرجع السابق ، ص 537.

[5] – عبد المؤمن مجدوب وأخرون، **السلوك الانتخابي في الجزائر: دراسة في المفهوم والأنماط والفواعل**، تاريخ النشر 2011/11/24 على الساعة 12:40، في:

boiHaniA.com/news :httpp ?action :vew6id :49.

وان السلوك السياسي هو الجوهر الاختياري والأساسي للوسائل المسلكية السياسية، حيث تؤلف مجموعة العمليات السياسية " السلوك السياسي" لأبناء المجتمع.[6]

ويعد عملية أداة تهدف إلى تخفيف التوتر الاجتماعي، وحل جماعي للمشكلات والصراعات، والاستفادة من مساحات الاتفاق لاتخاذ قرار جماعي [7]. أما السلوك السياسي للفرد يعد جزءا من سلوكه العام باعتباره كائنا اجتماعيا ولابد من مراعاة الأثار الممكنة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافة على السلوك السياسي، ومن هنا وجب أن يوجد نوع من التكامل بين الدراسات السياسية والاجتماعية حتى نتمكن من فهم السلوك الإنساني بصورة اعم واشمل.[8]

وإن دراسة التنشئة الاجتماعية تعد احد موجهات دراسة التنشئة حيث يكون السلوك السياسي للأفراد احد نتائج التنشئة الاجتماعية، وما يحتوي عليه من عمليات يتعلم الناس من خلالها كيف يبنون عالمهم السياسي، وكيفية الاختيار، هذا إن كان هناك مجال للاختيار بين الأنساق الاجتماعية القائمة في المجتمع التي تبدو مسايرة ومواكبة للتغيير الاجتماعي، لأنه من خلال ذلك تخلق الاتجاهات الاجتماعية الجديدة في المجتمع وينتج عنها نتائج سياسية قد تؤثر بطريقة أو بأخرى في النظام السياسي [9].

وإجمالا يمكن القول بان السلوك السياسي عبارة عن مجموع التصرفات والأفعال السياسية التي تصدر عن المواطنين اتجاه عملية أو موضوع سياسي معين، وبذلك فالسلوك الانتخابي يعد جزءا من السلوك السياسي حيث تنبع أهمية السلوك الانتخابي من كونه سلوكا جماعيا إحصائيا، يتيح للمرء (الفرد) من خلاله تحليله و معرفة أسس الناخبين لمختلف الأحزاب، ومستوى الانتشار لهذه الأحزاب، ولذلك اصبح السلوك الانتخابي يدرس جنبا إلى جنب مع تحليل عملية الانتخابات، وذلك من خلال فهم الأسس التي يبني عليها إدلاء المواطنين بأصواتهم، ولقد اصبح هناك علما يسمى بعلم السلوك الانتخابي وهو علم دراسة الانتخابات وأنماط بالتصويت والسلوك الانتخابي وكذلك التنبؤ بالنتائج المتعلقة به.

يعرفه "**لازر سفيلد**"، بانه وحدة سلوك متسلسل (متعاقب) موجه نحو هدف ينتهي بشكل متكامل لمصلحة حزب أو مرشح ما وكذلك يعرفه الباحث بانه جميع الأفكار والممارسات والوجدانات الموجبة والسالبة، التي تصدر عن الفرد عند اختياره ما يمثله في المجتمع، ويمكن أن يتمثل في شكلين هما:

---

[6] – توفيق محمود أبو حديد،" التعصب القبلي في السلوك السياسي الفضائلي الفلسطيني وأثره على التنمية السياسية"، رسالة الماجستير ، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010، ص 03.

[7] – محمد المهدي، **علم النفس السياسي (رؤية مصرية عربية)** (مصر: مكتبة الانجلو مصرية ،2007) ، ص 09.

[8] – شعبان الطاهر الأسود، **علم الاجتماع السياسي**، ط02 (مصر: دار المصرية اللبنانية، 2001) ،ص ص 44،45.

[9] – شعبان ا لطاهر الأسود، المرجع نفسه، ص 138.

- **سلوك انتخابي ناضج "Maturity Electoral Behavior"**:

وهو جميع الأفكار والممارسات، والوجدانات الموجبة والسالبة، التي يصدرها الفرد عن اختياره ما يمثله في المجتمع، وتكون إيجابية بشكل يخدم المصلحة العامة للمجتمع.

- **سلوك انتخابي غير ناضج " Immaturity Electoral Behavior"**:

وهو جميع الأفكار والممارسات، والوجدانات الموجبة والسالبة، التي يصدرها الفرد عند اختياره ما يمثله في المجتمع، وتكون سلبية بشكل لا يخدم المصلحة العامة للمجتمع.[10]

كما أن السلوك الانتخابي هو عرضة للتقلب والتغير نتيجة نزوع الناخب إلى تغيير الولاء في الانتخابات على نحو متكرر، إلا أن هذا المفهوم يمكن أن يكون نسبيا لان تغير الجهة التي يتم التصويت لها أو لصالحها كان موجودا دائما، وقد زاد شيوع هذا المصطلح نتيجة تقلب سلوك الناخبين.[11]

المطلب الثاني : أنماط السلوك الانتخابي

أولا: التصويت

إن التصويت في الانتخابات هو الصيغة الدنيا والأكثر انتشارا، وذلك لانغماس الذات في المشاركة السياسية، ولذلك فهو يتطلب حدا ادنى من الالتزام، ويتوقف فور إدلاء الفرد بصوته، كما يرتبط بمدى تكرار عملية الانتخاب ذاتها. والهدف من التصويت عادة هو اختيار الهيئة الحاكمة- أو شاغلي المناصب القيادية [12]، والتصويت هو تعبيرا يقوم به المواطن لإظهار ولائه للنظام السياسي اكثر من أي شيء أخر، فهو أما يقدم مشروعية للحكام، ويمكنهم من تطبيق القوانين أو بالعكس يعبر عن رفضه لنظام الحكم أو لسياسة معينة، ويأخذ

---

[10] – إبراهيم مرتضى إبراهيم الاعرجي، المرجع السابق، ص 536.

[11] – مجدوب عبد المؤمن وآخرون، ، المرجع السابق.ص 51

[12] – عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية (دراسة في الاجتماع السياسي)**، الجزء الثاني (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2000) ، ص ص 107-108.

التصويت طابع سلمي ويغلق الباب أمام أي ردود فعل عنيفة [13]، كما يعتبر التصويت في معظم الأحوال أداة ضغط وتأثير تدفع القادة إلى تعديل سلوكهم، ومراجعة وتطوير سياساتهم وأساليب حكمهم، حتى يتمكن بالظفر بأصوات الناخبين و التمتع بثقتهم والحفاظ على المواقع التي يحتلونها.[14]

كما أن للتصويت أنواع وهما التصويت العقلاني واللاعقلاني.

- **فالتصويت العقلاني** : هو طريقة أو وسيلة من وسائل المشاركة السياسية تشير إلى أنها عمل يحاول به المواطن أن يظهر ولائه للنظام السياسي، أكثر من أي شيء آخر، وقد تقوم عملية التصويت العقلاني على أساس أن المواطن يرغب في أن يكون مواطنا صالحا، فيؤدي واجبه الوطني ومن ثم فإن عملية التصويت في حد ذاتها لا تكفي لقياس عملية المشاركة نظرا لضعف العلاقة بين التصويت والأشكال الأخرى للمشاركة السياسية.[15]
- **أما التصويت اللاعقلاني** : توضح وتكشف التحقيقات والاستطلاعات الانتخابية، إذ أن نسبة معينة من المواطنين لا تعلم حتى بداية الحملة الانتخابية، وما اذا كانت ستذهب إلى التصويت، ولمن ستمنح أصواتها اذا ما قررت الذهاب إلى التصويت، وان هذا التردد في أداء التصويت ينجل عنه في الغالب أداء عفوي غير عقلاني ، لان التردد يعني عدم وجود دوافع تحفز الناخبين على التصويت[16] ، وهناك أسباب عديدة تساهم في تشكيل التصويت اللاعقلاني منها :

- **الشك السياسي** : ويتمثل في الشك في أعمال وأقوال الأخرين والنظر والشعور بان العمل السياسي عمل رزئ وان الثقة في رجال الحركة السياسية امر مستحيل.
- **العزلة** : ويقصد بذلك شعور الفرد بالغربة عن العمل السياسي وحكومة مجتمعة ، والاتجاه نحو الاعتقاد بان السياسة والحكومة في مجتمعه يسيرها أخرون لصالح آخرين وطبقا لمجموعة قواعد غير عادلة .
- **الاغتراب**: ويقصد بذلك شعور الفرد بان المجتمع و السلطة لا يحسان به و لا يعنيهما أمره و بأنه لا قيمة له في ذلك المجتمع[17]. فرجل الشارع يعتقد أن مشاركته أو عدم مشاركته في الحياة السياسية سواء لن تغير من الواقع شيئا.[18]

---

[13] – خالد توازي، "الظاهرة الحزبية في الجزائر"، (رسالة الماجستير) ، جامعة الجزائر، الجزائر ،2005-2006، ص 150.

[14] – عبد الحليم الزيات، المرجع السابق، ص 108.

[15] – إسماعيل علي سعد، **علم الاجتماع السياسي بين السياسة والاجتماع**،(مصر: دار المعرفة الجامعية2005،) ،ص 254.

[16] – سمير بارة،" أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المؤثرة فيه، – دراسة ميدانية لطلبة كلية الحقوق بجامعة مولود معمري– بتيزي وزو– " رسالة الماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر ، 2007، ص 80.

[17]- عبد الهادي الجوهري، **دراسات في العلوم السياسية و علم الاجتماع السياسي** ،ط8 (مصر: المكتبة الجامعية2001،) ،ص162.

ثانيا: الامتناع عن التصويت والامتناعية

الامتناع ما هو إلا موقف ظرفي قد يكون نتيجة جهل أو قلة وعي، أو عدم الاهتمام بالسياسة....الخ.

بينما الامتناعية هي عبارة مذهب واعي (اتجاه مقتنع به)من جانب الفرد أو الجماعة، معاد لمبدا الانتخاب كليا، أو للمواضيع التي تكون على أساس الانتخابات، أي أنها تعني عدم المشاركة نهائيا في أعمال وقضايا المجتمع السياسي نتيجة ضعف الاندماج الاجتماعي أو الاغتراب السياسي، وهذا المذهب قد يتواجد ويظهر في كافة فئات المجتمع، إلا انه يكثر انتشاره في فئة النساء، كما يظهر هذا الاتجاه في أوساط الناخبين ذوي المستوى الضعيف اجتماعيا وثقافيا.[19]

ويعتبر الامتناع موقفا سياسيا يحمل رسائل ودلالات سياسية كبرى، هذه الظاهرة تزداد عند الشباب وسكان المدن والنساء والمتعلمين، تجد تفسيرها في فقدان الثقة في الانتخابات، كوسيلة في التعبير عن الإرادة الشعبية وفي التغيير[20]، وهو يطلق على جميع من لا يقترعون لاتصافهم بعدم المبالاة وفقدان الاهتمام بالأمور الخارجية عن نطاق الأسرة الضيق، أو انهم يشعرون بالاغتراب في الحياة العامة، أم اللذين يتعمدون الامتناع عن التصويت فهم في العادة يعبرون عن أراء أحزابهم التي تشارك في الانتخابات، وقد يذهب هذا الامتناع انطلاقا من عدم التسجيل في القواعد الانتخابية كأولى الأشكال التي يظهر فيها، كما يكون عن طريق عدم الذهاب إلى الانتخاب، وكما يظهر في إفساد ورقة التصويت، أو ترك الظرف فارغا، وكل هذه الأشكال تعد أشكالا للامتناع عن التصويت.

وفي الجزائر قانونا يعتبر ممتنعا عن التصويت كل مواطن مسجل في القوائم الانتخابية، ولم يذهب إلى الانتخاب يوم الاقتراع، وهذا التعريف يقصي المواطنين الذين لم يسجلوا انفسهم في القوائم الانتخابية، رغم إجبارية التسجيل قانونا[21]، وبذلك يمكن حصر مظاهر الامتناع على التصويت في الأفعال التالية :

1- عدم التسجيل في القوائم الانتخابية.

2- ترك الناخب لظرفه فارغا.

---

[18] – صفاء عصام الدين ومحمود إبراهيم، **الانتخابات بدون ناخبين، (دراسة مقارنة عن المشاركة السياسية الانتخابات المقارنة2005،2000)** (مصر: **مركز الأندلس**،د س)، ص 20.

[19] – سمير بارة، المرجع السابق، ص 81.

[20] – صخر المحمد، **أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية " الجزائر نموذجا"** ، رسالة الماجستير ، جامعة دمشق ،سوريا ،2010-2011، ص 19

[21] - سمير بارة، المرجع السابق ، ص 82.

3- إحجام بعض الناخبين المسجلين عن الذهاب للإدلاء بأصواتهم يوم الاقتراع.

4- تعمد الناخب إفساد الورقة الانتخابية.

يعد السلوك الانتخابي سلوكا لإثبات وانتماء الناخب لوحدة اجتماعية معينة، يتأثر بها ويؤثر فيها، وعلما أن هذا السلوك هو عرضة للتقلب والتغير مما يؤدي بذلك إلى عدم التصويت بالنسبة للناخب لا بد لمؤسسات المجتمع المدني وكذلك جميع التنظيمات الواعية بأهداف وغايات هذا السلوك أن تحافظ عليه، وتوعية أفراد المجتمع لأهمية ذلك السلوك الانتخابي لما له دور هام في صنع القرار السياسي في الدولة.

المبحث الثاني : النماذج المفسرة للسلوك الانتخابي

إن أهم النماذج المستخدمة في تفسير الأنماط الانتخابية، يجب أن تراعي الاتجاهات التي تتضمنها السلوكات الانتخابية، محاولة تقديم تفسير علمي لها، والتي يمكن أن نستهلها بتلك التي قام بها الباحث "اندري سيغفريد" سنة 1913 وأجرى فيها مقارنة بين خرائط تظهر جيولوجية الأرض ونوع السكن، ونظام الملكية وعلاقتها بالسلوك الانتخابي، تلتها دراسة "بول لازرفيلد" الذي قام بدراسة السلوك الانتخابي عن طريق أسلوب المقابلة لعينة تتكون من 20 فردا بمناسبة الحملة الانتخابية لرئاسيات 1940 موضحا كيفية تغيير القرار الانتخابي لأفراد بفعل العملية الانتخابية ومن بين اتجاهات تفسير السلوكات الانتخابية نذكر منها :

- **الاتجاهات البنائية أو السوسيولوجية** : التي تركز على تأمل العلاقة بين البناء الفردي والبناء الاجتماعي، والتي تضع الصوت الانتخابي في سياقه الاجتماعي، وتحاول أن تكشف عن تأثير بعض المتغيرات على التصويت، كالطبقة الاجتماعية، واللغة القومية والدين والفروق الريفية والحضرية والقبلية.[22]
- **الاتجاهات البنائية الإيكولوجية** : و التي تربط أنماط التصويت ببعض السمات الأساسية المميزة للمنطقة الجغرافية كالدائرة الانتخابية.
- **الاتجاهات المنتمية إلى علم النفس الاجتماعي** : والتي تربط الاختيارات الانتخابية بالميول أو الاتجاهات النفسية للناخب، مثل الانتماء الحزبي واتجاهاته من المرشحين وما إلى ذلك.[23]
- **اتجاهات الاختيار النفعي** : والتي تحاول تفسير السلوك الانتخابي كمحصلة لمجموعة من حسابات الربح والخسارة، والتي يقوم بها الفرد بشكل نفعي وهي الحسابات التي تجسد درجة الميل أي اختيارات انتخابية معينة من واقع القضايا المطروحة، وأساسيات التي تؤمن بها الأحزاب السياسية المختلفة أو المرشحون المختلفون.

المطلب الأول: النموذج البيئي والنموذج الاجتماعي والنفسي

---

[22] –إبراهيم مرتضى إبراهيم الاعراجي، المرجع السابق، ص 336.

[23] – إسماعيل علي سعد، المرجع السابق ، ص 210.

1)- النموذج البيئي :

هذا النموذج يقوم بدراسة العلاقات التفاعلية والترابطية بين المحيط البيئي بكل أجزائه والسلوكات الاجتماعية السياسية للمواطنين استنادا إلى الحصيلة المعرفية التي يوفرها المحيط، سواء من جانبه المادي أو المعنوي ويعتبر من أول النماذج المستعملة في تفسير السلوك الانتخابي عن طريق المفكر "سيغفريد" الذي يرى أن النموذج الجغرافي الإنساني يمكن من خلاله الحصول والتوصل أي جذور السلوك الانتخابي للمواطن،وانتمائه الى التجمعات الانتخابية والأبنية الاجتماعية والوحدة الإقليمية فقد أوضح عدة علاقات ترابطية بين المزاج السياسي والجغرافية الإنسانية، والتي تؤثر بطبيعة الحال على نوع النمط الانتخابي.[24]

وينقسم النموذج البيئي إلى نوعين :

ا- النموذج الجغرافي :

يقوم على إنشاء علاقات ترابطية بين المعطيات الانتخابية مع متغيرات الوضع أين يظهر السلوك ،كما يضع بوضوح وجود ترابط بين الهيئة الانتخابية، ونسبة العمال في مختلف المناطق الإدارية، ولهذا فان عملية التغيير ترتبط بمكان الإقامة والتضاريس والجيولوجيا التي يتميز بها المكان، ومن خلال هذا النموذج يتضح تأثير طبيعة تقسيم الدوائر الانتخابية على السلوك الانتخابي.[25]

ب- التفسير التاريخي :

يرى "بول بوا""**Paul Bois**" رائد هذا النموذج خلافا لما ذهب اليه "سيغفريد اندري" عندما اكد على أهمية العوامل الجغرافية و الديمغرافية، واغفل متغير العامل التاريخي، انه لا يمكن تفسير السلوك الانتخابي بالتركيز على العوامل الجغرافية والديمغرافية وتجاهل العامل التاريخي لقد اعتبر "**Paul Bois**" ان مفتاح السياسي الحاضر هو البحث في الماضي والمقصود هنا استقراء واستنباط طابع الواقع التاريخي التي ولدت وأنتجت قوانين وأبنية عقلية وسياسية راسخة.

---

[24] – عبد الوهاب الكيلاني وأخرون: **موسوعة السياسة** ج01 ، ط03،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995)، ص 630.

[25] – سمير بارة، سلمى ليمام " نماذج الانتخابية نحو مقاربة ميدانية لتحليل الأنماط الانتخابية في الجزائر"، **مجلة دفاتر أساسية والقانون** ، (الجزائر: افريل2011) ، ص 193.

فالعلاقة التكاملية بين النموذج التاريخي والنموذج الجغرافي تمكن من استنباط واستكشاف أهمية العوامل التاريخية والعوامل الاجتماعية في صياغة وبناء السلوك الانتخابي.[26]

عوائق التفسير البيئي :

يواجه هذا النموذج العديد من المشاكل والعوائق عند القيام بعملية التفسير:

1- قد يتغير هذا السلوك بنفس الوتيرة مع ظاهرة أخرى نعتبرها مفسرة له لكنها قد تخفي ورائها ظاهرة ثالثة لا ينتبه إليها الباحث ويكون لها دور هي الأخرى في تفسير السلوك الانتخابي.

2- من الصعب تحديد نوعية العلاقة القائمة بين السلوك الانتخابي والعوامل المفسرة له انطلاقا من استخدام هذا النموذج، هل هي مثلا علاقة سببية ؟ ما هو اتجاه تلك العلاقة ؟ هل السلوك الانتخابي نتاج انتماء اجتماعي لفئة معينة أم العكس؟

2)- النموذج الاجتماعي والنفسي :

ا- نموذج التفسير الاجتماعي والاقتصادي :

ظهر هذا النموذج في سنوات الأربعينات في أعمال مركز أبحاث جامعة "ميشغن" "**Michigan**" ويعتبر المفكر "بول لزارفلد""**Paul Lazarfeld**" احد اهم رواد هذا النموذج والذي يرى بان كل حزب يمثل من خلال طبقة أو مجموعة اجتماعية معينة، والتصويت هنا محدد بالوضع الاجتماعي للناخب، وكذلك دينه ومكان سكنه وبالتالي يعطي إشارة لاستعداد سياسي لدى الناخب يمكن توقعه.

الانتخاب حسب هذا النموذج هو سلوك الفردي ولكنه محدود ومؤطر وموجه بمتغيرات واطر وعوامل اجتماعية مثل : الأدوار الاجتماعية.

لقد اهتم هذا النموذج كثيرا بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على حساب عوامل أخرى لا يمكن استثناءها عن الحديث عن السلوك الانتخابي وتفسيره.[27]

---

[26] – سمير بارة، سلمى ليام، المرجع السابق، ص 193.

[27] – عبد الغفار رشاد القصبي ، **مناهج البحث في علم السياسة: التحليل السياسي، كيف يكتب بحثا أو رسالة**، ج01، (مصر: مكتبة آداب، 2004) ، ص 223.

ب- النموذج النفسي في تفسير السلوك الانتخابي :

تنسب دراسات هذا النموذج إلى مجموعة من الباحثين من مركز الأبحاث في جامعة ميشيغن الأمريكية وقد قام هؤلاء الباحثين بنقد المتغيرات الاجتماعية التي اعتمد عليها "بول لزرفلد" " **Paul Lazarfeld**" وزملائه في تفسير السلوك الانتخابي.

يرى أصحاب النموذج النفسي أن التصويت مشروط بتلك الاستعدادات السياسية التي يلقنها الآباء لأبنائهم وعليه يصبح كل ناخب في مطلع شبابه متعلق ومتمسك نفسيا بشكل ثابت بحزب سياسي معين وهذه الألية التي تنطلق من شخص المواطن حتى يصبح متحزبا من شانها أن توسع الدور الذي يلعبه الموجه والمربي والقائد القدرة في عملية التنشئة والتكوين السياسي.

فالنموذج النفسي لا يرجع السلوك الانتخابي إلى عوامل بيئية أو ظروف تواجد الناخب الاجتماعية وإنما يرجعها إلى اعتبارات نفسية عميقة تجعل الناخب يصدر سلوكات من دون وعي كالرغبة في الأمن والحاجة.[28]

المطلب الثاني: النموذج العقلاني والتفسير بالاتجاهات في تفسير السلوك الانتخابي

1-النموذج العقلاني في تفسير السلوك الانتخابي :

لقد أثبتت الممارسة الامبريقية العجز الجزئي الذي تتصف به النماذج السابقة على حد سواء ففي سنوات السبعينات بدا يظهر توجه الناخبون في استخراج الاختيارات الدقيقة (اختيار النظم الدقيقة) استنادا إلى اهتماماتهم المباشرة، وهذا التقسيم تسبب في بناء النموذج جديد، انطلق من فكرة مفادها ان السلوك الانتخابي دائما عقلاني باعتماد قواعد نفعية،

---

[28] - منصور عبد الرحمان بن عسكر، **يتحدث عن علم السلوك الإنساني**، جريدة الرياض السعودية 2004/11/30، تم تصفح المواقع في :2014/02/20

http/www.abiydh.com/lontents/30.11.2014/Manipage/locali 25493 php pp 120

وهنا تقف عند قراءة نظرية خاصة بالانتخاب مؤسسها "انطوني دوان" "**Anthony Douns**" يشرح من خلالها عملية المفاضلة التي يقوم بها الناخبون ويوضح أساسها.[29]

هذا النموذج يفترض أن الفرد على درجة عالية من الوعي بمصالحه وبتراتيبها وأولوياته وعلى دراية تامة بما يحصل في الساحة الانتخابية.

يعجز هذا النموذج عن تفسير سلوك الناخبين الذين يفتقرون إلى مستوى معين من الثقافة السياسية وبالتالي عدم القدرة على التحليل و نقد والمفاضلة.[30]

هذا النموذج يقوم على أساس أن الناخب يختار بشكل عقلاني استنادا لمبدا المصلحة وهو بذلك يلغي عامل القناعات وعامل الولاءات (حزبية، طائفية...) ولهذا لا يمكن اعتماده لأنه غير شامل فهو يغفل بعض الفئات، وجزئي لأنه يهمل بعض المتغيرات.

هذا النموذج لا يستطيع تفسير السلوك الامتناعي اللاعقلاني، خاصة في ظل حملات الدعاية الإعلامية والسياسية التي ينظمها المرشحون على الناخبين، فيكون من السهل ترويج وتسويق الأفكار لهذه الفئات.

2-نموذج التفسير بالاتجاهات :

يعرف هذا النموذج السلوك الانتخابي كمحصلة الفرد المعرفية والعاطفية نحو السياسة والأحزاب والمرشحين ويصنف "**Donis Lundom**" هذا النموذج إلى نوعين أساسيين هما:

ا- نموذج بعد المرشحين عن المرشح المثالي :

يقوم هذا النموذج على مبدا اختيار المستهلك لمنتجات معينة دون أخرى، وينطلق من فرضية أساسية مؤداها أن لكل مواطن في كل مناسبة انتخابية صورة كاملة وواضحة في ذهنه عن مرشحه المثالي، وسيسعى يوم الاقتراع إلى اختيار المرشح الذي يقترب كثيرا من رايه، أي من تلك الصورة الموجودة في ذهنه، ويمكن اكتشاف هاته الصورة من خلال تحقيق ميداني، يتم التساؤل فيه عن الصفات التي يرغب الناخبون وجودها لدى ممثلهم أو من سيتم انتخابه، ثم ترتيب هذه الصفات حسب الأهمية، يليها تقسيم الناخبين للمرشحين حسب ما

---

[29] – عبد الوهاب الكيلاني وأخرون، المرجع السابق، ص 645.

[30] – منصور عبد الرحمن بن عسكر، **يتحدث عن علم السلوك الإنساني**، المرجع السابق، ص 148.

سبق، عندها سيكون اختيار الناخب هو المرشح الذي يحوز على اكبر علامة، بعد إجراء محصلة العلامات الخاصة بكل الصفات والأهمية المولاة لكل صفة.[31]

ب- نموذج الإلغاء والاختيار المثالي :

يرى أصحاب هذا النموذج أن السلوك الانتخابي هو نتيجة لسلسلة من العمليات الذهنية في كل منها يتم إلغاء احد المرشحين، ليبقى في نهاية المطاف مرشح واحد.

لقد اقترح وال "**wehl** " و"ليندون" "**Lindon**"عام 1974 نموذج مشابه له يفترض فيه أن الناخب يجري مقارنات مختلفة بين المرشحين استنادا إلى معايير محددة.[32]

يبدو هذا النموذج اكثر فعالية بالتجربة، من خلال مدى التطابق بين الخيار النظري للناخب وبين خياره الفعلي أو نيته الانتخابية التي يعلن عنها.

ويوضح الشكل الاتي النموذج المثالي لتفسير السلوك الانتخابي والمتغيرات التي تتفاعل في إطاره.[33]

الشكل(01) : النموذج المثالي لتغيير السلوك الانتخابي حسب "Denes Lindon"

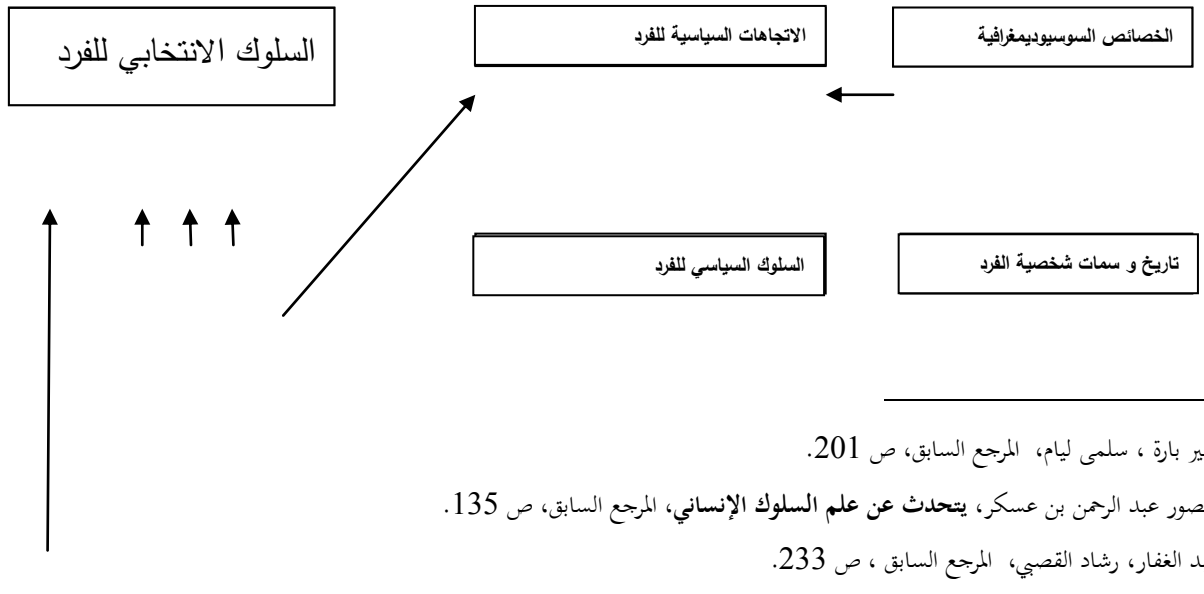

[31] – سمير بارة ، سلمى ليام، المرجع السابق، ص 201.

[32] – منصور عبد الرحمن بن عسكر، **يتحدث عن علم السلوك الإنساني**، المرجع السابق، ص 135.

[33] – عبد الغفار، رشاد القصبي، المرجع السابق ، ص 233.

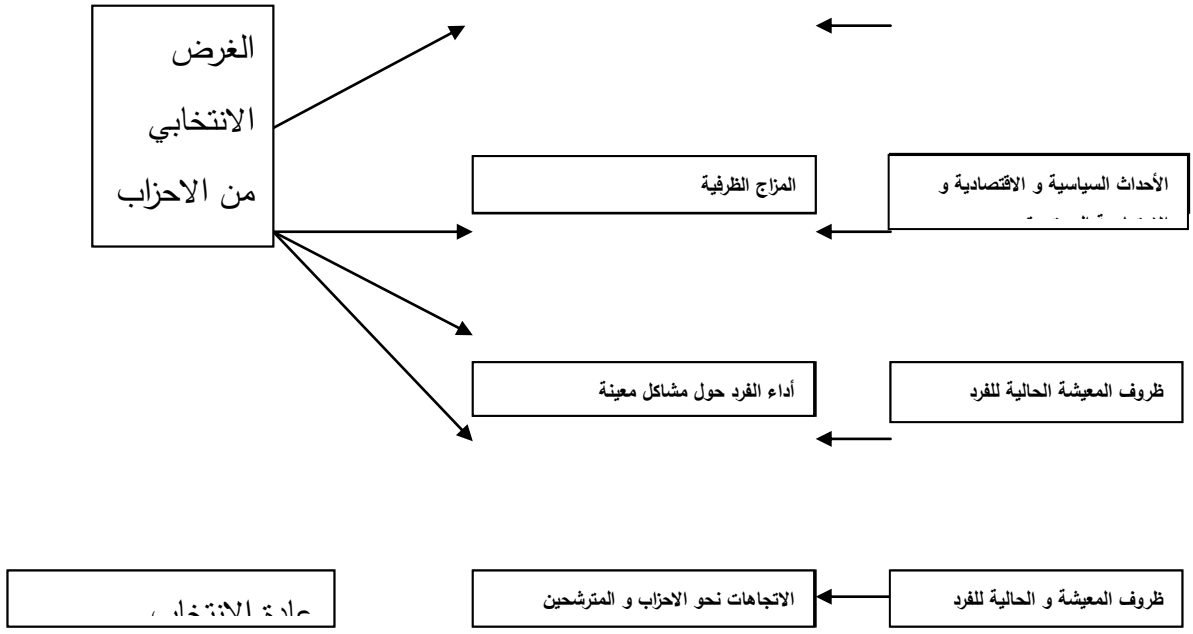

المصدر:

، PUF، Paris، Dictionnaire du vote، et dominique régnée،Pascal Perrineau

P638.،2001

هذا النموذج لم يختلف عن سابقيه من حيث الشمولية والعموم فمثالية من دون شك يفترض تمتع الهيئة الناخبة بقدر معين من الثقافة التي تسمح له تحديد مجموعة المعايير التي تقارن من خلالها، وهو ما قد لا يتوفر لذا جميع الناخبين، كما انه ترك مجال تحديد المعايير مفتوحة، مما ينتج عن تضارب، لان ما هو مثالي عند الناخب (س) قد لا يكون بالضرورة مثالي عند الناخب (ع).[34]

المبحث الثالث : العوامل المؤثرة في السلوك الانتخابي

[34] – منصو عبد الرحمن عسكر، **يتحدث عن علم السلوك الإنساني**، المرجع السابق، ص 140.

تعتبر المشاركة الانتخابية عملية إرادية واعية ومستمرة لدى الفرد يستطيع من خلالها الانتقاء أو الاختيار أو المفاضلة على من يمثلونه، إلا أن السلوك الانتخابي للفرد يتأثر بجملة من العوامل السياسية المتمثلة في الثقافة السياسية للفرد وتنشئة السياسة، وكذا يتأثر بالحملات الانتخابية، كما يتأثر كذلك بجملة من العوامل الاجتماعية المتعلقة بالمكانة الاجتماعية للفرد وكذا الجنس والدين والتعليم والعادات والتقاليد....الخ

المطلب الأول : العوامل السياسية المؤثرة في السلوك الانتخابي

يتأثر السلوك الانتخابي للناخب بجملة من العوامل السياسية المؤثرة فيه، وذلك من خلال ما سنتطرق فيه في هذا المطلب من عوامل سياسية.

ا– الثقافة السياسية و التنشئة السياسية :

إن السلوك الاجتماعي منمط بجوهره، وكذلك التعاملات ذات المعنى الشيء تجري بين البشر الذين يتشاركون في العناصر الذاتية والرمزية، لما يشكل ثقافات، فالسياسة هي ظاهرة ثقافية بجوهرها [35].

فالثقافة السياسية هي مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو الشؤون السياسية والحكم، الدولة، والسلطة، الولاء، الانتماء والشرعية والمشاركة، كما أنها تتشكل من مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي، وبذلك فهي تنصب على المثل والمعايير السياسية التي يلتزم بها أعضاء المجتمع السياسي والتي تحدد الاطار الذي يحدث التصرف السياسي في نطاقه، والثقافة السياسية تدور حول ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكاما ومحكومين [36]، ولذلك اصبح مفهوم الثقافة السياسية مرتبط بالاطار السوسيولوجي العام في دراسة السلوك والفعل السياسي والمواقف والتوجهات السياسية على اختلاف أنواعها و أصنافها، وحينئذ يكون تشكيل الثقافة السياسية نتيجة عملية اجتماعية تسمى في العلوم السياسية وعلى الاجتماع السياسي بالتنشئة السياسية[37] ، التي خضع لها داخل المؤسسات

---

[35] – ستانلي رينشون وجون دوكيت: ترجمة عبد الكريم ناصيف، **علم النفس السياسي (أسس أحادية وتعددية)**، (سوريا: دار التكوين،2012) ، ص ص 39-44.

[36] – منى محمود عليوة،" مفهوم المشاركة السياسية في ظاهرة العزوف عن السياسة"، **مجلة المقاربات**، العدد 14،15،(السويد : دار نرمين، د س) ،ص 295.

[37] – علي بن طاهر، "الثقافة السياسية ومسالة الديمقراطية التعددية في الجزائر"، رسالة الماجستير ،جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2000-2001، ص 22.

الاجتماعية المتعددة [38]، فالتنشئة السياسية هي عملية مستمرة، بمعنى أن الإنسان يتعرض لها طيلة حياته من الطفولة وحتى الشيخوخة .[39]

فالتنشئة السياسية هي تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته وحقائقه وقيمه ومثله السياسية، ويكون بواسطتها مواقفه واتجاهاته الفكرية والإيديولوجية التي تؤثر في سلوكه وممارسته اليومية ، وتحدد درجة تضحيته وفاعليته السياسية في المجتمع، وتساعد على ديمومة واستقرار النظام السياسي طالما تستهدف تمرير الأفكار والخبرات والأساليب السياسية التي يعتمدها المجتمع بين أبناء الشعب، ويحاول زرعها في نفوس الأفراد والجماعات على اختلاف خلفياتهم الاجتماعية والطبقية. [40]

ولذلك التنشئة السياسية تعد عملية توصيل للثقافة السياسية، ولهذا تتعدد العناصر التي تساعد على تحقيق التنشئة السياسية، فالإنسان يعايش مؤسسات عديدة بدءا بالأسرة ومرورا بالمدرسة وجماعات الرفاق ووسائل الإعلام وهذه المعايشة تؤدي إلى اكتسابه القيم والمعايير والاتجاهات التي تؤثر في سلوكه السياسي إيجابا أو سلبا على نحو مباشر أو غير مباشر، وقد كشفت دراسات السلوك الانتخابي عن مدى التأثير الذي تمارسه الأسرة في هذا السلوك.[41]

كما أن الثقافة السياسية مهمة لأنها تزود بديل حيوي لنظرية الخيار العقلاني في توضيح السلوك السياسي، فالثقافة السياسية تأخذ في الحسبان القيم والمعتقدات والمشاعر نتيجة لذلك فلها قوة توضيحية اكبر، خصوصا في توضيح السلوك السياسي للفرد[42] ، كما أنها تؤثر على علاقة الفرد بالعملية السياسية، فبعض المجتمعات تتميز بقوة الشعور بالولاء الوطني والمواطنة والمسؤولية، وهنا يتوقع أن يشارك الفرد في عملية التصويت، وفي دول أخرى يتسم الأفراد باللامبالاة والاغتراب وعدم الشعور بالمسؤولية اتجاه أي شخص خارج الأسرة، وبذلك يعتبر الفرد السلطة السياسية مجرد أداة لتحقيق مصالح القائمين عليها ليس إلا وهو ما يؤدي إلى عدم الاهتمام بالسلوك الانتخابي. [43]

ولذلك يمكن القول بان السلوك الانتخابي يعتمد على الثقافة السياسية والتنشئة السياسية.

ب– الحملات الانتخابية :

---

[38] – الطاهر عي موهوب، **التنشئة الاجتماعي وعلاقتها بالمشاركة السياسية**،(مصر: العلم والإيمان للنشر،2011) ،ص 103.

[39] – منى محمود عليوة، المرجع السابق، ص 303.

[40] – مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، (ليبيا: منشورات جامعة السابع من أبريل2007،)، ص 158

[41] – محمود حسن إسماعيل، **التنشئة السياسية (دراسة في دور أخبار التلفزيون)**، (مصر: دار النشر للجامعات1997)، ص، ص35،36.

[42] – رعد حافظ سالم، ، **مبادئ الثقافة السياسية**، (الأردن: زمزم، ناشرون وموزعون،2011) ، ص، ص 50 ، 51.

[43] – منى محمود عليوة، المرجع السابق، ص 298.

يقصد بالحملة الانتخابية هي الأنشطة السياسية التي يقوم بها المترشح بما فيها اللقاءات والتجمعات والخطابات والمواكب، وكذلك استخدام وسائل الإعلام لاطلاع الناخبين على أساسيات وبرامج مرشح أو حزب سياسي معين بهدف الحصول على أصوات.[44]

كما يمكن تعريفها أنها أداة فعالة لمعرفة شخصية مترشح ومعرفة برنامجه الذي يقترحه مباشرة أمام الشعب عن طريق حملة انتخابية التي تكون مفتوحة ولقد تكفل قانون الانتخابات بالجانب الإجرائي باستعمال وسائل إعلام عمومية وأحال إلى تنظيم كيفية الإشهار أخرى، كما حدد كيفية التجمعات والمهرجانات الانتخابية وخصص أماكن عمومية داخل دوائر انتخابية لنشر القوائم وتوزيعها على ساحات متساوية.[45]

فالحملة الانتخابية هي العملية التي يطرح فيها المترشحين التعريف بأنفسهم واستعراض أفكارهم وبرامجهم في اطر يحددها القانون والتنظيم ، وتفتتح الحملة في اليوم الواحد والعشرين (21) قبل التاريخ الفعلي المقرر لإجراء الاقتراع وتختتم قبل يومين من ذلك التاريخ.[46]

يقر القانون أيضا الحق في الولوج العادل لجميع المترشحين لوسائل الإعلام والإذاعية والتلفزة، علاوة على ذلك يعاقب القانون على استعمال الممتلكات أو الوسائل التابعة للشخص المعنوي الخاص أو العمومي أو المؤسسات أو الهيئات العمومية لغايات الحملات الانتخابية وكذلك على استعمال مؤسسات التعليم أو أماكن العبادة.[47]

إن هدف المترشح من المعركة الانتخابية هو التأثير على الراي العام وتوجيهه نحو الهدف الذي يخدم مصالحهم، كما تعتبر الحملة الانتخابية من المراحل الهامة للعملية الانتخابية عن طريقها يتمكن المرشحون من تعريف المواطنين بأنفسهم وما يحملونه من قدرات ، مؤهلات وبرنامج سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي لتحقيق المتطلبات المحلية.[48]

---

[44] – علي عبد الأمير وأخرون، "تعريفات سلسلة أوراق ديمقراطية العراق"، **مجلة المركز العراق** ، العدد الرابع (العراق : أوت 2005)، ص 61.

[45] – محفوظ لشعب، **التجربة الدستورية في الجزائر**،(الجزائر: دار حديثة للفنون مطبعية ، 2001) ، ص 57.

[46] – عادل بوعمران، **البلدية في التشريع الجزائري**،(الجزائر: دار الهدى للنشر،2010) ، ص 42.

[47] – المنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية، **تقييم اطار تنظيم الانتخابات لانتخابات الرئاسية والتشريعية والاستفتاءات والانتخابات الولائية والبلدية**،(الجزائر: يناير 2007) ، ص 40.

[48] – فريدة مزياني،" الرقابة على العملية الانتخابية"، **مجلة المفكر**، العدد الخامس، (الجزائر : 2010) ،ص 76.

ويتداخل مفهوم الحملة الانتخابية مع العديد من المفاهيم الأخرى وهو ما يتطلب توضيح العلاقة بين بعض منها مثل : الاتصال السياسي، التسويق السياسي،الدعاية السياسية.

1-الاتصال السياسي :

الاتصال السياسي هو نوع من التفاعل الذي يتم عن طريق الرموز وقد تكون الرموز حركية أو تشكيلية أو مصورة أو منطوقة أو أية رموز أخرى تعمل كمثير لسلوك لا يثيره الرمز ذاته ما لم تتوافر ظروف خاصة لدى الشخص المستجيب له، الاتصال هو المجال المتسع لتبادل الحقائق والآراء بين البشر.[49]

وهو نوع من الاتصال السياسي ويمثل الأساس في إدارة الحملات الانتخابية ويدخل ضمن هذه العملية كل ما يتصل بانتقال الأفكار والمعلومات من المرشح أو القائم بالدعاية الانتخابية إلى الجماعات المستهدفة، سواء كانت ذات طبيعة اجتماعية أو ثقافية أو علمية، وسواء أكانت تتصل بالناس انفسهم أو بالبيئة التي يعيشون فيها.[50]

مما سبق يتضح أن الاتصال السياسي له مكانة مهمة سواء في الحملة الانتخابية والدعاية أو في العملية الانتخابية لأنه يحقق أهداف الحملة بنجاح، فهو عنصر فاعل في الحملة الانتخابية أولا ثم في السلوك الانتخابي عامة لان غيابه يعني عدم وجود المعلومات التي تمكن الناخب من التعرف على شخصيات المرشحين وبالتالي لا تكون المفاضلة على أسس صحيحة.

2-التسويق السياسي :

إن مصطلح التسويق السياسي "**Political Marketing**" هو مصطلح حديثا نسبيا في تيار السائد " **Main stream**" في أدبيات العلوم السياسية ويتضمن التسويق السياسي بشكل أساسي استخدام أدوات التسويق وتقنياته ومبادئه في العملية السياسية.

---

[49] – محمد محمد عمر الطنوي، **نظريات الاتصال** ، (مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001)،ص 15.

[50] – محمد عبد الغني حسن الهلال، **إدارة الانتخابات مهارات الاتصال والتسويق السياسي**، (مصر: مركز تطوير الأداء والتنمية، دبيك للنشر،2010)،ص 13.

والذي يعرف على انه مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تعظيم وتنظيم عدد المؤيدين لمرشح سياسي أو لحزب معين أو برنامج أو فكرة معينة بما في ذلك الدعم المادي الجماهيري باستخدام كافة وسائل الاتصال الجماهيري، أو أي وسائل أخرى ضرورية.[51]

لقد عرف جون ميدو "**J– Meadow**" الاتصال السياسي بانه الطريقة التي تؤثر بها الظروف السياسية على تشكيل مضمون الاتصال كما انه يتعلق بالطريقة التي يمكن بها أن تقوم ظروف الاتصال بتشكيل السياسة أو بعبارة أخرى يتعلق الاتصال السياسي.[52]

ومن خلال دراسة الواقع المعاشي يعمل التسويق السياسي على تكييف المعلومات المتاحة بطريقة تجذب الجمهور أي إمكانية الحد من درجة المقاطعة.

3–الدعاية السياسية :

يلجا القائم بالحملة الانتخابية إلى استعمال الدعاية السياسية والتي هي الأنشطة أو الجهود الاتصالية المخططة والهادفة من أصحاب المصلحة في نقل معلومات أو أفكار أو الاتجاهات ثم إعدادها مسبقا وإخراجها بأسلوب يؤدي إلى تحقيق النتائج المطلوبة والمرغوبة من التأثير على الفئات المستهدفة أو المحددة من الجمهور (الناخبين)

وتهدف الأنشطة الدعائية في الانتخابات إلى السيطرة على الراي العام للفئة المستهدفة من الناخبين وسلوكها الاجتماعي، بما يحقق أهداف القائمين بعملية الدعائية الانتخابية.[53]

وللدعاية السياسية شروط وقواعد تتجلى فيما يلي :

- التبسيط.
- أن تكون منسقة بأحكام.
- تقوم على تعدد أدوات الاتصال.
- تنطلق من مواقف مكتسبة (أيديولوجية معينة، دينية، أخرى ....)
- للدعاية السياسية أنواع وهي :

---

[51] – عبد السلام اوقحف، **التسويق أساسي في البيع والتفاوض**،(مصر: الدار الجامعية الجديدة، 2004) ، ص 95

[52] – منصور عبد الرحمن بن عسكر، **يتحدث عن علم السلوك الإنساني**، نفس المرجع .

[53] – زكريا بن صغير، **الحملات الانتخابية، مفهومها وسائلها وأساليبها**،(الجزائر: دار الخلدونية للنشر ، 2004) ،ص 15.

- **الدعاية البيضاء** : النشاط المكشوف من قبل دولة ضد دولة اخرى (مثل الدعاية المضادة الصريحة)
- **الدعاية الرمادية** : تختفي وراء هدف معين غير معلن بشكل مباشر، ويختفي المصدر ميوله واتجاهاته.
- **الدعاية السوداء:** قاتمة وتتصف بالكتمان وعدم العلنية وتقوم غالبا على نشاط الشائعات.[54]

المطلب الثاني : العوامل الاجتماعية و الاقتصادية المؤثرة في السلوك الانتخابي

إن الاجتماع الإنساني من الضرورة له بسكان، استنادا إلى اعتبار أن الإنسان مدني بطبعه، وذلك معناه أن الإنسان لا بد له من الاجتماع في محيط معين أي العمران [55]، ولذلك فالوسط أو المحيط الاجتماعي للفرد من العوامل التي تدفع أو تثبط من نشاط الفرد في عملية المشاركة السياسية [56]، وبذلك فان الظروف الاجتماعية تعتبر من المحددات الأساسية لسلوكات الأفراد في مختلف المجالات اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، ويدخل في الظروف الاجتماعية ، الجنس، العمر، السن، المستوى العلمي، المكانة الاجتماعية، المعتقدات أو تطبيق القيم السائدة مثل العادات ، التقسيمات الاجتماعية، الريف، الحضر، وبالتالي يتأثر الفرد بالبيئة الاجتماعية التي ينشا فيها ويتعامل معها [57]،ويظهر ذلك من خلال العشائر التي هي مجموعة من الأشخاص التي تجمعهم رابطة الدم والتي هي عبارة عن تجمع اجتماعي مؤسس على القربي والجوار[58] فهي تؤثر على السلوك الانتخابي للفرد، حيث أن الإنسان بطبعه يميل إلى التماثل مع أفراد جماعته وتبني قيمهم ومعاييرهم.

فيصوت مثلهم ويسلك مسارهم في التصويت أو عدم التصويت[59]، كما أن الرقعة الجغرافية للفرد (ريف وحضر) تدفع إلى تحديد سلوك الناخب، حيث أن صعوبة الحياة في المناطق الجبلية مثلا ووعورة طرق المواصلات ، تقود الفرد إلى الانعزالية وعدم التصويت على العكس في المناطق الحضرية .[60]

---

[54] محمد عبد الغني حسن الهلال ،نفس المرجع ، ص 71.

[55] – عبد الرحمن ابن محمد ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** (لبنان: دار الكتاب العربي، 2005)، ص، ص 48-50.

[56] – إسماعيل علي سعد، نفس المرجع، ص 264.

[57] – سمير بارة، نفس المرجع، ص 146.

[58] – قاسم بن محمد الدويكات، "دور الانتماءات العشائرية والإقليمية في الانتخابات النيابية (دراسة في الجغرافيا السياسية) "، **مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية**، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، (الأردن :يوليو 2004) ، ص 21.

[59] – خالد توازي، ،نفس المرجع، ص 151.

[60] – كريم هلمت، مناهج تحليل السلوك الانتخابي،في:

KAWANAKURb.com .

كما أن للتعليم أهمية في تحديد سلوك الناخب وذلك من خلال أن ارتفاع مستوى المشاركة السياسية ترتبط بارتفاع مستوى التعليم، وأن الأمية تعتبر احد معوقات السلوك الانتخابي في الدول النامية، فالشخص المتعلم اكثر وعيا ومعرفة بقضايا السياسة، واشد قدرة على التأثير في صنع القرار.[61] ولذلك فان علاقة الوعي السياسي بالتعليم هي علاقة أساسية حيث انه كلما ارتفعت نسبة التعليم، ارتفع وعي المواطن السياسي، وبذلك يتوقف على قدرة الفرد على متابعة المسائل السياسية، وكلما انخفضت نسبة التعليم انخفض وعي المواطن السياسي [62]، فالمجتمعات التي تشيع فيها ظاهرة الأمية قد تهمل الانتخابات ولا تواليها اهتماما، نظرا لضعف ثقافتها ومستواها العلمي، فتسبب هذه الأخيرة في ظاهرة الاغتراب السياسي التي تؤدي إلى عزوف المواطنين عن المشاركة في الحياة السياسية [63]،ومع العلم أن الانتخابات يشارك فيها فئات مختلفة من العمر، فإن السن له تأثير على السلوك الانتخابي، وبذلك فيرتفع مستوى المشاركة في عملية التصويت تدريجيا مع تقدم العمر ويبلغ ذروته في الأربعينيات والخمسينيات من العمر[64]،على عكس الشباب فمواقفهم تتسم بالغالب بالتطرف والعنف، فسلوك الكبار في السن اكثر اعتدالا وعقلانية ولذلك يتسم السلوك السياسي الانتخابي عند الكبار في السن بالنشاط والحيوية اكثر ما هو عند الشباب.[65]

كما يرتبط الدخل إيجابا بالمشاركة السياسية، فأصحاب الدخل المتوسط اكثر مشاركة في الانتخابات عنه من ذوي الدخل المنخفض، وذوي الدخل المرتفع اكثر مشاركة من ذوي الدخل المتوسط، وبذلك فان ذوي المركز المهني المرتفع يميلون إلى المشاركة اكثر من دوي المكانة المهنية المنخفضة.[66]

كما تلعب المنفعة المتبادلة دورا هاما في تحديد سلوك الناخبين حيث ترجع المنفعة المتبادلة إلى تدهور الوضع الاقتصادي وما يسود الوضع الاجتماعي للفرد من بطالة، وبذلك يسعى المرشح إلى تقديم خدمات للأسر والعائلات التي تتوفر على خزان انتخابي كبير توظف لهم احد الأبناء العاطلين عن العمل مما يدفع الأسر بذلك إلى التصويت مقابل المنفعة المتحصل عليها.[67]إن اتساع فجوة التفاوت في السلوك الانتخابي بين

---

[61] – صخر المحمد، المرجع السابق،ص 14.

[62] – إسماعيل علي سعد، نفس المرجع، ص، ص 337،338.

[63] – سمير بارة، المرجع السابق ، ص 147.

[64] – صخر المحمد، المرجع السابق،ص 14.

[65] –كريم هلمت ، مناهج تحليل السلوك الانتخابي، المرجع ا لسابق.

[66] – صخر محمد، المرجع السابق ،ص 14.

[67]– دون ناشر، **السلوك الانتخابي**، في:

http://www.facebook.com/bah.berredf/galb/posts.

الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة، وخاصة أن هذا التفاوت يؤدي إلى فقدان أسس مشروعة تبرره في ظل غياب نسق قيمي يحظى باتفاق نسبي بين القوى الاجتماعية .[68]

أما في الجانب الاقتصادي فلقد ورثت الجزائر غداة الاستقلال وضعا اقتصاديا و اجتماعيا صعبا 'فكان من الممكن الترتيب و التعقل في مواجهة هدا الإرث الممثل في (800مؤسسة مخربة أو معدومة هجرة الإطارات التقنية و شعب ريفي و قلة الأموال .....الخ) و لدلك سعت الدولة إلى تبني الاشتراكية و تم التوجه إلى اعتماد على أسلوب التخطيط المركزي ' كما حاول النظام في تلك الفترة امتصاص الأزمات الاجتماعية السائدة ' إلا أن كل هده المعطيات أوجدت في النهاية اقتصاد فاشل و منهار لهده الظروف أوجدت حالة من الاستقرار للمواطن الجزائري في ظل اللامن الدي كان سائد أنداك ' كما أن فئة كبيرة من المواطنين أمنت بان الحل لن يأتي عن طريق الانتخاب و فقدت العملية الانتخابية مصداقيتها بعدم قدرة الهيئات المنتخبة على حل هدا لمشاكل الاقتصادية ' بل زادت تأزما مع مرور الوقت أما عن الفئة التي توجهت إلى صناديق الاقتراع أثناء مرحلة التعددية السياسية في الجزائر فيمكن أن نلاحظ تشتت أصواتها وتوجهاتها إلا أن الظروف الاقتصادية للدولة الجزائرية بدأت تتحسن شيئا فشيئا و منه ما أدى إلى استرجاع العملية الانتخابية حيويتها و مصداقيتها ' ومنه ما أدى إلى ارتفاع نسبة المشاركة في العملية الانتخابية نوعا ما.

إن السلوك الانتخابي في الجزائر خصوصا ويبقى رهان عادات وتقاليد من جهة ، وخصوصيات سياسية وتاريخية تحدد لحد بعيد معالم النسق، وأهداف خاصة بالناخب تحدد سلوكه الانتخابي[69]، ولذلك فجل هذه العوامل تؤثر في السلوك الانتخابي لدى الفرد.

تشكل المشاركة السياسية الفعل الإرادي للشخص الذي يحاول من خلالها التأثير على سير العملية الانتخابية للفرد الذي يعتبر من الأدوار السياسية الفاعلة في كونه سلوكا يحدد الديمقراطية للمواطن في التعبير عن أرائه السياسة من خلال عملية الانتخاب .

---

[68] ناجي عبد النور ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية (الجزائر: جامعة قالمة مديرية النشر، 2006) ، ص4 12.

[69] – خالد توازي، نفس المرجع، ص 158.

إن الانتخاب في الجزائر ليس إجباريا ، فالقانون يسمح للناخب أن يتخذ موقف بالمشاركة أو عدم المشاركة في الانتخاب ، و هوما يؤدي بالمواطن إلى الامتناع عن التصويت والذي يتجلى في عدم توجه الناخب إلى عملية التصويت أو ترك الورقة بيضاء ..... الخ ، و بذلك فإن هذه الأنماط الانتخابية المتعلقة بعملية المشاركة في عملية التصويت أو الامتناع عنها ، ولذلك ظهرت مجموعة من النماذج لتفسيرها و تحليلها بغية الوصول إلى النموذج التي يتخذها المواطن أثناء الانتخاب، إلا أن السلوك الانتخابي تتحكم فيه جملة من العوامل منها عوامل سياسية كالتنشئة و الثقافة السياسية للفرد وكذا الحملات الانتخابية و برامج المترشحين ، كما أن العوامل الاجتماعية و الاقتصادية التي تؤثر بشكل فعال على السلوك الانتخابي.

الفصل الثاني : الاطار المفاهيمي و النظري للسلوك الانتخابي

الإن اللامركزية في الجزائر وليدة اليوم، فقد ورثت الجزائر غداة الاستقلال نظاما إداريا كرسته السلطات الفرنسية متكونة من ثلاث مستويات للمجموعات الإقليمية (الجهات، المحافظات، البلديات)، كما تعتبر طريقة انتخابات في المجالس البلدية و الولائية هو تكوين لمبدأ الديمقراطية بالنسبة للشعب، لأن كلا من المجلس الشعبي البلدي و الولائي هما هيئتان إداريتان لا مركزيتان يعبران عن احتياجات السكان الولائية و البلدية باعتبارهما يحققان لمبدأ الانسجام في المجلس لكون الرئيس منتخب من طرف الشعب والأغلبية.

ولذلك تناولنا في هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول: تكلمنا على البعد القانوني للانتخابات المحلية .

المبحث الثاني: تناولنا العبد الاجتماعي السوسيولوجي للانتخابات.

المبحث الأول: البعد القانوني للانتخابات المحلية في الجزائر

تمثل المجالس البلدية والولائية في التشريع الجزائري مظهر من مظاهر الممارسة الديمقراطية ، وصورة من صور المشاركة الشعبية في صنع وتسيير الشؤون المحلية، بما يعود بالنفع على سكان الإقليم، ولذلك سنتطرق في هذا المبحث لانتخابات رئيس المجلس الشعبي البلدي وكذا رئيس المجلس الشعبي الولائي.

المطلب الأول:الإطار القانوني لانتخاب رئيس المجلس البلدي.

إذا كان المجلس الشعبي البلدي يتشكل وفقا للدستور ، وهو إطار للتعبير عن الديمقراطية المحلية ومكان مشاركة المواطن في تسيير شؤون العمومية، فإن الرئيس المجلس الشعبي البلدي أول معني بتجسيد هذه التصورات وهذا ما سوف نتناوله في هذا المطلب:

1- كيفية اختيار رئيس المجلس البلدي:

لقد حدد المشرع شروط تعيين رئيس المجلس الشعبي البلدي ضمن قانون الانتخابات لاسيما المادة 80 منه وتتمثل هذه الشروط في: [70]

- في غضون الأيام الخمسة عشر (15) الموالية لإعلان نتائج الانتخابات يقدم المترشح لانتخابات رئيس المجلس الشعبي البلدي من القائمة الحائزة الأغلبية المطلقة للمقاعد.
- في حالة عدم حصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة للمقاعد، ويمكن القوائم الحائزة خمسة وثلاثين في المئة (35%) على الأقل من المقاعد تقديم مرشح.
- في حالة عدم حصول أي قائمة على خمسة وثلاثين بالمئة (35%) على الأقل من المقاعد يمكن جميع القوائم تقديم مرشح.
- يكون الانتخاب سريا، ويعلن رئيسا للمجلس الشعبي البلدي، المترشح الذي تحصل على الأغلبية المطلقة للأصوات.
- وفي حالة عدم حصول أي مترشح على الأغلبية المطلقة للأصوات بين المترشحين الحائزين على المرتبة الأولى و الثانية يجرى دورتان خلال الثماني والأربعين (48) ساعة الموالية، ويعلن فائز المترشح المتحصل على أغلبية الأصوات.
- في حالة تساوي الأصوات المحصل عليها، يعلن فائز المترشح الأصغر سنا.

2- إنهاء مهام رئيس المجلس الشعبي الوطني:

إن حالات إنهاء مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي محددة على سبيل الحصر في قانون البلدية، فهناك حالات تسري أحكامها على جميع أعضاء المجلس وهي إنتهاء العهدة المقدرة بخمس سنوات:

الاستقالة، الإقالة، والوفاة والإقصاء وهناك حالة وحيدة تخص رئيس المجلس الشعبي البلدي وهي حالة سحب الثقة و سوف يتم التطرق إلى هذه الحالات في النقاط التالية:

أ- الاستقالة:

[70]- مادة 80 قانون الانتخابات ، قانون العضوي رقم 112، مؤرخ في 18 صفر عام 1432 الموافق ل 12 يناير 2012 بنظام الانتخابات.

ويتمثل في التعبير الصريح من رئيس المجلس الشعبي البلدي وكتابه عن رغبته في الاستقالة عن رئاسة المجلس الشعبي البلدي، ويقدمها أمام المجلس ويخطر الوالي بذلك فورا، وتصبح الاستقالة سارية المفعول ونهائية بعد شهر كامل من تاريخ إيداعها.

ب- الإقالة:

الإقالة تدخل في الأحكام المشتركة التي تنص عليها قانون البلدية تحت عنوان "وضعية المنتخب البلدي القانونية وتجديد المجلس الشعبي البلدي" وبالتالي فهي أحكام تسري على جميع أعضاء المجلس الشعبي البلدي بما فيهم رئيسه.[71]

ج- سحب الثقة:

ويتم بموجبها إنهاء مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي على أساس إجماع أعضاء المجلس على ذلك بأغلبية ثلثي الأعضاء وعن طريق اقتراع علني يقدم الثقة ، وإذا كان المشرع لم يحدد أسس نزع الثقة، غير أن الفقه يرى أنه من الأصح أن يتم سحب الثقة من قبل أعضاء القائمة الفائزة فقط دون باقي الأعضاء وتماشيا والقاعدة المعمول بها عند التعيين الأول بينما يرى جانب آخر من الفقه أنه نظرا لخطورة إجراء السحب الثقة وجب الخروج عن القاعدة للتحقيق من الإجماع لدى أعضاء المجلس.

ونحن ننضم ألى ما ذهب إليه الرأي الأول بمجانية المشرع للصوب باشتراك كامل أعضاء المجلس في إجراء سحب الثقة، على عكس كيفيات التعيين وهو ما يعد خروجا عن مبدأ توازي الأشكال المعمول به في الحياة الإدارية و القانونية . إذ أن من له آلية التعيين له إنهاء المهام هذا من الجانب القانوني.

أما من الجانب السياسي، فالمفترض أن رئيس المجلس الشعبي البلدي عضوا في قائمة تتبنى برنامجا ومخططا عمل وفق الاتجاه السياسي الذي تتبناه، فقد ترك رئيس المجلس هذا الاتجاه بتنبيه.

الاتجاه السياسي آخر، مما يجعل من الأعضاء الآخرين في وفاق معه بالتالي لا يمكن سحب الثقة منه، مما يؤدي بنتيجة حتمية وهي مقاطعة القائمة الفائزة بأغلبية المقاعد لأعمال هذا المجلس وتضع المجلس في حالة انسداد.

د- الوفاة:

---

[71]- جلول شيتور، المركز القانون لرئيس مجلس الشعب البلدي، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 3، (جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر ، 2002)ص 180.

وهي مسألة طبيعية وتنتهي به عهدة أي عضو في المجلس الشعبي البلدي، بحيث تختار مباشرة بعده المنتخب الذي يليه في القائمة و يقوم الوالي باتخاذ مقرر الاستخلاف في مدة لا تتجاوز شهرا واحدا.[72]

3- اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي:

يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بالازدواج الوظيفي يتصرف أحيانا باسم البلدية وأحيانا باسم الدولة تحت سلطة الوالي.

أ- الرئيس ممثل البلدية:

لما كانت البلدية تتمتع بالشخصية المعنوية وتحتاج إلى من يعبر عن إرادتها فقد أسند القانون البلدي، مهمة تمثيلها إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي حيث يتكفل بممارسة الصلاحية التالية:

-فهو يمثل البلدية في كل أعمال الحياة المدنية و الإدارية وكل التظاهرات الرسمية و الاحتفالات، كما يمثلها أمام الجهات القضائية وفي حالة تعارض مصلحة الرئيس مع مصلحة البلدية يقوم المجلس بتعيين أحد أعضاء لتمثيل البلدية في التقاضي و التعاقد.

-كما يرأس المجلس ويتولى إدارة اجتماعات وأشغال المجلس الشعبي البلدي من حيث: التحضير للدورات و الدعوى للانعقاد وضبط وسير الجلسات.[73]

-كما يدير الرئيس أموال البلدية و المحافظة على حقوقها حيث يتكفل تحت مراقبة المجلس خاصة ب:

- تسير إيرادات البلدية و الإذن بالإنفاق.
- القيام بكل الأعمال القانونية المتعلقة بأملاك البلدية من حيث اكتسابها واستعمالها واستغلالها و التصرف فيها و المحافظة عليها .
- إبرام صفقات البلدية ومراقبة تنفيذها.
- توظيف مستخدمي البلدية والإشراف على سيرهم وممارسة السلطة الرئاسية عليهم.
- إعداد واقتراح ميزانية البلدية على المجلس ثم القيام بمتابعة تنفيذها.
- السهر على وضعية المصالح و المرافق و المؤسسات البلدية.[74]

---

[72]- جلول سيتور، نفس المرجع ص 181

[73]- محمد الصغير بعلي، **القانون الاداري**(الجزائر:دار العلوم للنشر و التوزيع ،د.ذ.س)،ص 162.

[74]- سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري** (الجزائر: دار الهدى للنشر و التوزيع ، 1991)، ص 78.

ب- الرئيس ممثل للدولة:

باعتباره ممثلا للدولة في إقليم البلدية يتمتع الرئيس بصلاحيات واسعة وردت بالعديد من النصوص القانونية و تتعلق بمجالات شتى منها:

- **الحالة المدنية:** بناءا على المادة 86 من قانون الجماعات المحلية [75] و التي تقر ما يلي:"لرئيس المجلس الشعبي البلدي صفة ضابط الحالة المدنية و بهذه الصفة، يقوم بجميع العقود المتعلقة بالحالة المدنية طبقا للتشريع الساري المفعول تحت رقابة النائب العام المختص إقليميا" فللرئيس صفة ضابط الحالة المدنية التي تخوله القيام بنفسه أو بالتفويض لأحد نوابه أو لموظف بالبلدية استلام تصريحات الولادات و الزواج و الوفيات و كذا تسجيل جميع الوثائق و الأحكام القضائية في سجلات الحالة المدنية .

كما يقوم أيضا رئيس المجلس الشعبي البلدي سنويا بإحصاء المعنيين بالخدمة الوطنية.

- **الشرطة الإدارية:** بناءا على المادة 93 من قانون الجماعات المحلية [76] و التي تقر ما يلي: " يعتمد رئيس المجلس الشعبي البلدي ، قصد ممارسة صلاحياته في مجال الشرطة الإدارية ، على سلك الشرطة البلدية التي يحددها قانونها الأساس عن طريق التنظيم ".

في إطار تمثيل رئيس المجلس الدولة وباعتبار سلكه من سلطات الشرطة او الضبط الاداري و يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي المحافظة على النظام العام.

ويقصد بالضبط الإداري police administrative المحافظة على النظام العام و المتمثل أساسا في :

- الحفاظ على الأمن العام: وهي منع انتشار الأوبئة المعدية والسهر على نظافة المواد الاستهلاكية المعروضة للبيع وتطهير مياه الشرب.

---

[75]- مادة 86، قانون الانتخابات ، قانون العضوي رقم 12-01 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل 12 يناير 2012 يتعلق بنظام الانتخابات.

[76]- مادة 93 من قانون الانتخابات .

– الحفاظ على السكينة العامة: توفير للسكان الراحة و الهدوء في ممارسة لصلاحياته في مجال الضبط الإداري ، ويكون الرئيس تحت سلطة الرئاسة للوالي.

- **الشرطة القضائية:** بناءا على المادة 92 التي تنص على ما يلي :" لرئيس المجلس الشعبي البلدي صفة ضابط الشرطة القضائية[77]" فيتمتع الرئيس بصفة ضابط الشرطة القضائية تحت سلطة الوالي وإشراف النيابة العامة و له في ذلك :
- تتبع المجرمين و القبض عليهم و تحرير محاضر بذلك و العمل عل الحفاظ على معالم الجريمة و الأدلة.
- **تنفيذ القوانين و التنظيمات:** باعتباره ممثلا للدولة يكلف الرئيس بمتابعة تنفيذ القوانين و التنظيمات كالمراسيم الرئاسية والتنفيذية والقرارات التنظيمية الوزارية عبر تراب البلدية.
- والبلدية مسؤولية مدنيا عن الخسائر والأضرار التي تلحق بالأشخاص والممتلكات الناجمة عن الجنايات و الجنح المرتكبة بالعنف في ترابها ولها فيها بعد الرجوع على المتسببين في هذه الأعمال.

ولا تتحمل البلدية الضرر الناجم عن الكوارث أو الحرائق كما لا تتحمل نتيجة الأضرار إذا ثبت أنها نتجت عن المضرورين أنفسهم ولضمان سلامة الأشخاص والممتلكات.[78]

المطلب الثاني: المركز القانوني لرئيس المجلس الشعبي الولائي

يعتبر انتخاب المجلس الشعبي الولائي جزءا هاما وهيئة أساسية وحتمية في تشكيل وتسيير إدارة الولاية ، وبذلك يتحتم وجود هذه الهيئة الشعبية و إلا انتفت إحدى مقومات و أركان الطبيعة اللامركزية، ولذلك فما هو المركز القانوني لانتخاب المجلس الشعبي الولائي وما هو عمله.

1- انتخاب المجلس الشعبي الولائي

---

[77]- مادة 92 من قانون الانتخابات

[78]- عبيد لخضر، المجموعات المحلية في الجزائر، **المجلس الشعبي الولائي و المجلس الشعبي البلدي**،ط2(الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 1986)،ص37.

المجلس الشعبي الولائي هو هيئة منتخبة من طرف السكان الولاية، يمثل مكانة مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية،[79] يتم انتخاب أعضائه التي تتراوح عددهم بين 35 و 55 عضوا، عن طريق الاقتراع العام السري لمدة 5 سنوات بناءا على قائمة معتمدة من طرف الحزب[80]، ويتراوح عدد أعضاء المجلس الشعبي للولاية 35 عضوا وذلك بالنسبة للولايات التي لا يزيد عدد سكانها عن 250.000 نسمة ويتكون المجلس الشعبي للولايات من 39 عضوا بالنسبة للولايات التي يتراوح سكانها بين 250.001 إلى 650.000 نسمة، و 43 عضو بالنسبة للولايات التي يتراوح عدد سكانها مابين 650.001 إلى 950.000 نسمة و 47 عضوا بالنسبة للولايات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 950.001 إلى 1.150.000 نسمة، و 51 عضوا في الولايات التي تتراوح عدد سكانها ما بين 1150.001 إلى 1.250.000 نسمة، و 55 عضوا في الولايات التي يزيد عدد سكانها 1.250.000 نسمة[81] ، ويتغير عدد أعضاء المجالس الشعبية الولائية حسب تغير عدد سكان الولاية الأخير الناتج عن عملية الإحصاء الوطني للسكن و السكان، وذلك حسب المادة 82.

ويعتبر غير قابلين للانتخاب خلال ممارسة وظائفهم ولمدة سنة بعد التوقف عن العمل في دائرة الاختصاص ، حيث يمارسون أو قد سبق لهم أن مارسوا فيها وظائفهم: الولاة، رؤساء الدوائر، الكتاب العامون للولاية، أعضاء المجالس التنفيذية للولايات، القضاء ، أفراد الجيش الوطني الشعبي، موظفو أسلاك الأمن محاسبو أموال الولايات، مسؤولو المصالح الولائية.[82]

2- تسيير وكيفية عمل المجلس الشعبي الولائي:

ولكي يقوم المجلس الشعبي للولاية بوظائفه ، باعتباره الهيئة المنتخبة و المجسدة لمبدأ المشاركة الشعبية في إدارة و تسيير الشؤون العامة على مستوى الولاية ، لا بد له من أجهزته الخاصة، و التي تتكون من:

- مكتب المجلس الشعبي للولاية ولجان المجلس الشعبي للولاية[83] وذلك حسب المادة 28 من قانون الجماعات الإقليمية، فللمجلس الشعبي الولائي مكتب يتكون من رئيس المجلس الشعبي الولائي-رئيسا.

---

[79]- دون ذكر صاحب المقال، تنظيم المجلس الشعبي الولائي، في:

http://www.onef-edu.dz.

[80]- سعيد بوالشعير، مرجع سابق، ص 80.

[81]- عمار عوابدي، **دروس في القانون الإداري** (الجزائر :ديوان المطبوعات الجزائرية،2000) ،ص170 .

[82]- قسم الدراسات الانتخابية و القانونية في مركز بيروت للأبحاث و المعلومات، **قوانين الانتخابات في الدول العربية**، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005) ، ص 87.

[83]- عمار عوابدي، نفس المرجع السابق، ص 172

- نواب رئيس المجلس الشعبي الولائي-اعضاء.
- رؤساء اللجان الدائمة-أعضاء.
- ويعمل هذا المجلس على تحقيق المصالح الشعبية و المحلية لسكان الولاية.[84]
- **رئيس المجلس الشعبي الولائي:**

يجتمع المجلس الشعبي الولائي تحت رئاسة المنتخب أكبر سنا، قصد انتخاب وتنصيب رئيسه خلال 8 ثمانية أيام التي تلي إعلان نتائج الانتخابات ينتخب المجلس الشعبي الولائي رئيسه من بين أعضائه للعهدة الانتخابية، إذ يقدم المترشح لانتخاب رئيس المجلس الشعبي الولائي من القائمة الحائزة بالأغلبية المطلقة للمقاعد.

في حالة عدم حصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة للمقاعد، يمكن القائمتين الحائزتين على خمسة و ثلاثين (35%) على الأقل من المقاعد تقديم مرشح، وفي حالة عدم حصول أي قائمة على خمس و ثلاثين (35%)على الأقل من المقاعد ، يمكن جميع القوائم تقديم مرشح عنها، ويكون الانتخاب سريا، ويعلن رئيسا للمجلس الشعبي الولائي المترشح الذي يحصل على الأغلبية المطلقة للأصوات.

وإذا لم يحصل أي مرشح على الأغلبية المطلقة للأصوات، يجري دورتان بين المترشحين الحائزين المرتبتين الأولى و الثانية، و يعلن فائزا المترشح المتحصل على أغلبية الأصوات وفي حالة تساوي الأصوات المحصل عليها، يعلن فائز المترشح الأكبر سنا[85]. ينصب رئيس المجلس الشعبي الولائي المنتخب في مهامه بمقر الولاية بحضور الوالي ، وأعضاء المجلس الشعبي الولائي، وأعضاء البرلمان ورؤساء المجالس الشعبية البلدية خلال جلسة علنية[86]، ويختار رئيس المجلس الشعبي خلال الثمانية (8)أيام التي تلي تنصيبه، نوابه من بين أعضاء المجلس ويعرضهم للمصادقة بالأغلبية المطلقة للمجلس الشعبي الولائي و لا يمكن أن يتجاوز عددهم:

- اثنين(2) بالنسبة للمجالس الشعبية الولائية المتكونة من 35 إلى 39 منتخبا
- ثلاثة(3) بالنسبة للمجالس الشعبية الولائية المتكونة من 43 إلى 47 منتخبا
- ستة(6) بالنسبة للمجالس الشعبية الولائية المتكونة من 51 إلى 55 منتخبا.[87]

---

[84]- المادة 28 من قانون الجماعات الإقليمية قانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل22 يونيو.

[85]- المدة 58-59 من قانون الجماعات الإقليمية.

[86]- المادة 61 من قانون الجماعات الإقليمية.

[87]- المادة 62 من قانون الجماعات الإقليمية.

يتفرغ رئيس المجلس الشعبي الولائي بصفة دائمة لممارسة عهدته وهو ملزم بالإقامة على إقليم الولاية، في حالة مانع مؤقت، يعين رئيس المجلس الشعبي الولائي أحد نواب الرئيس لاستخلافه في مهامه، وإذا استحال على الرئيس تعيين مستخلف له، يقوم المجلس الشعبي الولائي بتعيين أحد نواب الرئيس ، وإذا تعذر ذلك أحد أعضاء المجلس.[88]

- **رؤساء اللجان:** لكي يقوم المجلس بمهام ووظائف اختصاصاته المختلفة و الكثير لا بد له تطبيقا لمبادئ التنظيم لمبدأ تقسيم العمل و تطبيق مبدأ التخصص أن ينشئ لجانا من بين أعضائه المنتخبين لكي تساعده في القيام بواجباته، و تعقد هذه اللجان اجتماعات بناءا على طلب المجلس الشعبي للولاية، وهذه اللجان هي أجهزة فنية بحثة[89]، والمادة 33 من قانون الجماعات الإقليمية نصت على أنه يشكل المجلس الشعبي الولائي ما بين أعضائه لجان دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصاته ولاسيما المتعلقة بما يلي:[90]

- التربية والتعليم العالي والتكوين المهني الاقتصاد والمالية، الصحة والنظافة وحماية البيئة، الاتصال وتكنولوجيات الإعلام، تهيئة الإقليم والنقل التعمير والسكن، الري والفلاحة والغابات والصيد البحري والسياحة،الشؤون الاجتماعية والثقافية والشؤون الدينية والوقف والرياضة والشباب التنمية المحلية، التجهيز والاستثمار والتشغيل، ويمكنه أيضا تشكيل لجان خاصة لدراسة كل المسائل الأخرى التي تهم الولاية.

تشكل اللجان الدائمة أو الخاصة عن طريق مداولة يصادق عليها بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الشعبي الولائي بناءا على اقتراح من رئيسه أو الأغلبية المطلقة لأعضائه، ويجب أن يضمن تشكيل هذه اللجان تمثيلا نسبيا يعكس التركيبة السياسية للمجلس الشعبي الولائي، وتعد كل لجنة نظامها الداخلي وتصادق عليه، يحدد النظام الداخلي النموذجي للجان عن طريق التنظيم، يرأس كل لجنة عضو من المجلس الشعبي الولائي منتخبا من طرفها ، وتعتبر اللجنة الخاصة محلة عند إنتهاء أشغالها[91] .كما يمكن للجان المجلس الشعبي الولائي دعوة كل شخص من شأنه تقديم معلومات مفيدة لأشغال اللجنة بحكم مؤهلاته أو خبرته[92].

–دورات المجلس الشعبي الولائي:

---

[88]– المادة 63 من قانون الجماعات الإقليمية.

[89]– عمار عوابدي، مرجع السابق، ص 173.

[90]–المادة 33 من قانون الجماعات الإقليمية

[91]– المادة 34 من قانون الجماعات الإقليمية.

[92]– المادة 36 من قانون الجماعات الإقليمية.

كما هو الشأن بالنسبة للمجلس الشعبي البلدي، فإن المجلس الشعبي الولائي يعقد دورات عادية و أخرى استثنائية:

- **الدورات العادية:** يعقد المجلس أربعة (4) دورات عادية في السنة، مدة الواحدة (15) خمسة عشرة يوما على الأكثر [93] ونصت المادة 14 على ضرورة إجراؤها في تواريخ محددة وجوبا خلال أشهر مارس، يونيو، سبتمبر، ديسمبر، ولا يمكن جمعها .
- **الدورات الاستثنائية:** يمكن للمجلس عندما تقتضي الحاجة إلى ذلك ، أن يعقد دورات استثنائية (غير عادية)، سواء بطلب من رئيس المجلس الشعبي الولائي أو ثلث (3/1) الأعضاء أو بطلب من الوالي.[94]

تختتم الدورة غير العادية باستنفاذ جدول أعمالها، ويجتمع المجلس الشعبي الولائي بقوة القانون في حالة كارثة طبيعية أو تكنولوجية[95]

–مداولات المجلس الشعبي الولائي:

يتداول المجلس الشعبي الولائي في الشؤون التي تدخل في مجال اختصاصاته، وتتخذ المداولات بالأغلبية البسيطة لأعضاء المجلس الشعبي الولائي الحاضرين أو الممثلين عند التصويت، وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا[96] . وتبطل بقوة القانون مداولات المجلس الشعبي الولائي:[97]

– التي تمس برموز الدولة وشعاراتها.

– غير المحررة باللغة العربية.

–التي تتناول موضوعا لا يدخل اختصاصاتها المتخذة خارج الاجتماعات القانونية للمجلس.

– المتخذة خارج مقر المجلس الشعبي الولائي.

3– حل المجلس الشعبي الولائي:

---

[93]– محمد الصغير بعلي، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**(الجزائر :دار العلوم للنشر،2004)، ص 119.

[94]– محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 120.

[95]– المادة 15 من قانون الجماعات الإقليمية

[96]– المادة 51 من قانون الجماعات الإقليمية.

[97]– المادة53 من قانون الجماعات الإقليمية.

يحل المجلس الشعبي الولائي وتجديده بموجب مرسوم رئاسي بناءا على تقرير الوزير المكلف بالداخلية[98]، وذلك في عدة حالات:

- في حالة خرق أحكام دستورية
- في حالة إلغاء انتخاب جميع أعضاء المجلس
- في حالة استقالة جماعية لأعضاء المجلس الشعبي الولائي
- عندما يكون الإبقاء على المجلس مصدرا لإختلالات خطيرة، تم إتباعها أو من طبيعة المساس بمصالح المواطنين وطمأنتهم.
- عندما يصبح عدد المنتخبين أقل من الأغلبية المطلقة
- في حالة اندماج بلديات أو ضمها أو تجزئتها
- في حالة حدوث ظروف استثنائية تحول دون تنصيب المجلس المنتخب .[99]

وفي حالة حل المجلس الشعبي الولائي،يعين الوزير المكلف بالداخلية بناءا على اقتراح من الوالي ،خلال العشر(10)ايام التي تلي حل المجلس.[100]

وتجرى انتخابات تجديد المجلس الشعبي الولائي في أجل أقصاه ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ الحل، إلا في حالة المساس الخطير بالنظام العام.[101]

وبذلك يعتبر الاطار القانوني لانتخاب كل من رئيسا المجلس الشعبي البلدي و الولائي ضروريا و ذلك لتعريف بكيفية انتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي و رئيس المجلس الشعبي الولائي،وكذا التعريف باختصاصات وأعمال كل منهما،وذلك لما لهما من دورا مهم في تسيير الشؤون المحلية بكل من البلدية و الولاية وتحقيق التنمية المحلية في كل منهما.

المبحث الثاني: البعد الاجتماعي (السوسيولوجي) للانتخابات المحلية في الجزائر

---

[98]- المادة 47 من قانون الجماعات الإقليمية.

[99]- المادة 48 من قانون الجماعات الإقليمية.

[100] - المادة49 من قانون الجماعات الإقليمية.

[101] - المادة50 من قانون الجماعات الإقليمية.

تعد الانتخابات المحلية ذات قيمة ديمقراطية، لأنها تهدف إلى جعل الشؤون المحلية تدار من طرف المعنيين بها، فمن خلال الانتخابات يختار الناخبين ممثليهم في المجالس المحلية، إلا أن نظام الانتخابات المحلية في الجزائر المستقلة مر بمرحلتين، فمن خلال نظام الانتخاب في عهد الحزب الواحد فقد كان يمتاز بسيطرة الحزب الواحد في اختيار المجالس المحلية، أما في مجال التعددية فقد كانت تمتاز بالتعددية السياسية الحزبية فتتوزع المجالس المحلية البلدية و الولائية حسب عدد أصوات الناخبين و تترجم من خلال عدد المقاعد.

المطلب الأول: الانتخابات المحلية أثناء الحزب الواحد.

ورثت الجزائر حديثة الاستقلال وضعية مزرية عن الاستعمار الفرنسي حيث غادر الكثير من الإطارات الفرنسية الإدارية و الفنية البلاد، ولم يبق إلا عدد قليل من الجزائريين ذوي الكفاءات بحكم الأمية المنتشرة بين الجزائريين، ما صعب التحكم في تسيير شؤون المواطنين ومخلفات الثورة التحريرية خاصة على المستوى المحلي،[102] فقد تركت فرنسا على المستوى البلدي 1578 بلدية ، وتم تخفيضها بصفة تدريجية إلى 676 بلدية، وذلك من خلال تغيير أسماء بعض البلديات ودمج بعضها الآخر على أساس متوسط أعداد السكان أي ما يقارب ب 18 ألف ساكن. [103]

أما على المستوى الولائي و التي كانت يطلق عليها آنذاك المحافظة ، فقد مرت المحافظات الخمس عشر (15) الموروثة عن الاستعمار بأزمة حادة مثلها مثل البلديات. [104]

ولقد تبنت الجزائر في فترة مابين 1962 إلى غاية 1989 نظام الحزب الواحد في الدولة، أين أصبح حزب التحرير الوطني هو الحزب الواحد في الدولة لا غير ، وهذا أكد عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية ثم برنامج طرابلس الذي نص على ذلك صراحة و أعلن تفوق الحزب عن مؤسسات الدول، ونفس الشيء الذي أقره أول دستور جزائري سنة 1963 ، من خلال إعلانه أن حزب التحرير الوطني هو الحزب الذي يحدد سياسة الأمة ، ويوحي بعمل الدولة و ينجز أهداف الثورة الديمقراطية وتشييد الاشتراكية في الجزائر، ومن خلاله عاشت الجزائر بالإسناد على الشرعية التاريخية

---

[102]– أحمد سي يوسف ، "تحولات اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية–حصيلة و آفاق–"، رسالة ماجستير ، ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2013، ص 10.

[103]– عتيقة كواشي، "اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية: دراسة تحليلية مقارنة"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر ،2011/2010، ص 86.

[104]– أحمد سي يوسف، نفس المرجع، ص 12.

(الثورية)، أين كانت المشاركة السياسية مبنية عليها و التي كانت بعيدة عن التطلعات الشعبية من خلال السياسات و البرامج و الخطط التي كانت مفروضة من القمة إلى القاعدة .[105]

فقد نظمت الانتخابات المحلية الخاصة بالبلديات، وذلك بصدور قانون البلدية في 1967/01/18 تحت رقم 67-24 ، وقبله ميثاق البلدية في أكتوبر 1966، وبذلك فقد كانت أول انتخابات محلية في تاريخ الجزائر المستقلة في 5 فيفري 1967 .[106]

أما فيما يخص الولاية فقد صدرت النصوص المنظمة لها بعد سنتين من الانتخابات البلدية أي في 26 مارس 1969 صدر ميثاق الولاية وتبعه قانون الولاية بأمر 69-38 الصادر سنة 1969، وبعدها أجريت أول انتخابات ولائية آنذاك، حيث كان ينتخب أعضاء البلدية و الولائية من خلال تكوين قائمة وحيدة للمترشحين للانتخابات المحلية، يقدمها حزب جبهة التحرير الوطني، وتشمل هذه القائمة على عدد من المرشحين يساوي ضعف المقاعد المطلوب شغلها بالنسبة للمجالس الشعبية البلدية و الولائية [107] وقد كان ينتخب أعضائه لمدة 5 سنوات من بين قوائم المترشحين الذين يقدمهم الحزب، عن طريق الاقتراع العام المباشر [108] ولذلك يمكن القول أن الانتخابات المحلية في فترة الحزب الواحد تميزت باستبعاد لكل مرشح خارج الحزب، بحيث تطغى فلسفة و ايديولوجية الحزب و الدولة الاشتراكية، كما أن القوائم الانتخابية كانت تمتاز بالغموض للشروط السياسية في اختيار المرشحين التي تضعها المواثيق دون ضوابط محددة قانونيا، مما يتيح لهياكل الحزب باختيار المرشحين وفق معايير مغايرة لا تؤدي بالضرورة لانتخاب الأكفأ و الأفضل[109]، كما أن الانتخابات المحلية في تلك الفترة لم تكن تحقق الديمقراطية المحلية، كما أن فرصة الترشح لم تكن متاحة للجميع فالحزب جبهة التحرير كانت له السيطرة في الحياة السياسية بشكل عام.[110]

المطلب الثاني: الانتخابات المحلية أثناء التعددية الحزبية

---

[105]- حسيبة غارو، "دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة، دراسة حالة الجزائر 1997-2007"، رسالة ماجستير ،جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012، ص 176.

[106]- عمر فرحاتي ، "مكانة المجالس الشعبية البلدية في الجزائر"، **مجلة الاجتهاد القضائي** ،العدد السادس، (جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر د .ذ .س)، ص .9

[107]- عبد الجليل مفتاح ، البيئة الدستورية و القانونية للنظام الانتخابي الجزائري، **مجلة الاجتهاد القضائي**، العدد الرابع، (جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ،د.ذ.س)، ص ،ص 170، 171.

[108]- محمد علي، "مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في ظل التنظيم الإداري الجزائري، رسالة ماجستير ،جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر، 2012،2011، ص 27.

[109]- أحمد سي يوسف، نفس المرجع ، ص 13.

[110]- محمد علي، نفس المرجع، ص 27.

بعد تبني التعددية السياسية بناءا على دستور 29 فيفري 1989 لتجسيد تمثيل التيارات السياسية في المجتمع ، أخذ بنظام يجمع بين نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي بموجب قانون الانتخابات رقم 06/90 المعدل للقانون 13/89 [111]، وتماشيا مع مسار الديمقراطية الذي أريد منه التدرج في الإصلاح الهيكلي تقرر إجراء انتخابات محلية في 12 جوان 1990، كبداية لوضع قواعد ديمقراطية تعددية تمثيلية ، وبدا واضحا أن هذه الانتخابات كانت فرصة مناسبة للأحزاب السياسية لقياس صدى الديمقراطية، لدى تبنته الدولة بداية من أحداث أكتوبر *1988 [112]، فقد مثلت الانتخابات المحلية 1990 أول انتخابات تعددية عرفتها البلاد منذ الاستقلال ، فقد وجد الناخب * الجزائري نفسه أول مرة أمام صندوق الاقتراع ليختار من يشاء بكل حرية وشفافية من يمثله في المجالس البلدية و المجالس الولائية .[113]

ودخلت هذه الأحزاب السياسية هذه المنافسة الانتخابية ، حيث قدرت الأحزاب المشاركة فيها 11 حزب من بين 25 حزبا معتمدا، إضافة إلى المرشحين الأحرار أو المستقلين، بغرض التنافس على 1541 مجلس بلدي و 48 مجلس ولائي وللإشارة فقد رفضت جبهة القوى الاشتراكية و الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر ، دخول هذه الانتخابات بحجة إجراء انتخابات رئاسية و تشريعية أولا [114] وقد حاولت تلك الأحزاب السياسية أثبات حجم انتشارها وامتدادها لتغطية كل الوطن، لكن الترشيحات واختيارات المواطنين سوف تبين حجمها و يمكن الاعتماد عليها لقياس أو وزن الأحزاب وتقسيمها [115]وقد أصرت السلطة على إجراء الانتخابات المحلية في موعدها وجرت في ظروف عادية وفي جو سياسي، اتسم بالهدوء و الاستقرار مع بعض التجاوزات التي مارسها البعض أثناء التصويت أو التصويت بالنيابة.[116]

---

[111]– أحمد بنيني، أثر النظام الانتخابي على الأداء البرلماني في الجزائر، **مجلة المفكر** ، العدد الثامن (جامعة باتنة، الجزائر،د.ذ.س)، ص 287

*– يمثل يوم 5 أكتوبر 1988منعطفا مهما في تاريخ الجزائر ففي هذا اليوم خرج آلاف من الجزائريين معظمهم من الشباب في مظاهرات ومسيرات احتجاجا على الوضع الذي آلت إليه البلاد خاصة في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي.

[112]– خالد توازي، نفس المرجع، ص 112.

*–كل جزائري و جزائرية بلغ من العمر الثماني عشر (18) سنة كاملة يوم الاقتراع، وكان متمتعا بحقوقه المدنية و السياسية ، ولم يوجد في حالات فقدان الأهلية المحددة في التشريع.

[113]– محمد بوضياف ، "مستقبل النظام السياسي الجزائري"، اطروحة دكتورة،جامعة الجزائر،الجزائر 2008، ص 137.

[114]– خالد توازي ، نفس المرجع، ص 113.

[115]– حسين مرزود، الأحزاب و التداول على السلطة في الجزائر(1989–2010)، رسالة دكتوراة،جامعة الجزائر، الجزائر،سنة 2011–2012، ص154.

[116]– abed charef, **Algérie le grand dérapage**(paris édition de l'aube,1994),p17.

وتقدم لها ما يقارب 136 ألف مرشح منهم 120 ألف إطار في المجالس البلدية و16 ألف في إطار المجالس الولائية، وقد بلغ عدد المسجلين حوالي 12.841.769 ناخبا شارك منهم حوالي سبعة مليون وقد أسفرت النتائج على ما يلي: [117]

جدول (01): يبين نسبة المشاركة في محليات 1990/06/12

	الناخبون	الأصوات المعبر عنها	الممتنعون
المجالس البلدية	%65.15	%62.18	%34.85
المجالس الولائية	%64.16	%61.82	%35.84

المصدر: يومية الشعب، العدد 5281 بتاريخ 1990/06/17

ما يلاحظ من الجدول أن نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية كانت متوسطة بنسبة 65.15% في المجالس البلدية 64.16% في المجالس الولائية.

إلا أن نسبة الامتناع عالية جدا حيث قدرت بحوالي 35 % من الناخبين وساد اعتقاد خاطئ مفاده أن نداء المقاطعة الذي وجهه كل من جبهة القوى الاشتراكية و الحركة من أجل الديمقراطية كان وراء ذلك [118].

أما نتائج الانتخابات المحلية ل 1990/06/12، فقد أعطت نتائجها بفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية و الجدول يوضح نتائج الانتخابات المحلية .[119]

---

[117]– محمد بوضياف، نفس المرجع، ص 138.

[118]– عنصر العياشي، **سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر**(مصر :دار الأمين، 1999)،ص 11.

[119]– حسين مرزود، نفس المرجع ،ص 157.

جدول (02): يبين نتائج الانتخابات المحلية 1990/06/12

الأحزاب	نسبة الفوز	عدد المجالس البلدية المتحصل عليها	عدد المجالس الولائية المتحصل عليها
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	54.25%	855	32
جبهة التحرير الوطني	28.13%	488	14
قوائم الأحرار	11.66%	106	1
التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية	2.08%	87	1
الحزب الوطني للتضامن و التنمية	1.64%	2	00
الحزب الاجتماعي الديمقراطي	1.05%	2	00
حزب التجديد الجزائري	0.82%	2	00
حزب الطليعة الاشتراكية	0.30%	00	/
حزب الاجتماعي الليبرالي	/	/	/
الحزب الجزائري للإنسان رأس المال	/	/	/
حزب الوحدة العربية من أجل الإسلام و الديمقراطية	/	/	/
الحركة الشعبية للوحدة و العمل	/	/	/

المصدر : المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية ص 10.

وما يلاحظ من الجدول أنه المفاجأة الكبرى هو فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بغالبية المقاعد في معظم الجهات الوطن و بنسبة فوز قدرت ب 54.25 % أما جبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم منذ الاستقلال عرف سقوطا حرا بالرغم من كل الوسائل التي وضعت له و لم يتحصل سوى على نسبة 28.13 % وتلتهم قوائم الأحرار التي كانت نسبتها ب 11.66% أما بقية الأحزاب فقد كانت نتائجها غير مرضية وضعيفة جدا و أحزاب أخرى لم تتحصل على أي من الأصوات، وكانت نتائجها هزيلة جدا.أما ثاني انتخابات في مرحلة التعددية كانت الانتخابات المحلية في 23 أكتوبر 1997 ، وقد تنافس فيها 38 حزبا سياسيا، إلى جانب المرشحين الأحرار، و الأرقام التالية تبين العملية الانتخابية.[120]

_عدد الأحزاب المشاركة هو 38 حزبا سياسيا إلى جانب الأحرار.

_عدد المسجلين 15.809.341 مليون ناخب.

-عدد المجالس البلدية 1541 وعدد مقاعدها13123 .

-عدد المجالس الولائية 48 وعدد مقاعدها 1880.

وكانت نتائج الانتخابات كالتالي:

تحصل حزب التجمع الديمقراطي على أغلبية المقاعد ب55.18 على مستوى البلديات 52.449 على مستوى الولايات ، ويأتي بعده حزب جبهة التحرير الوطني ب21.82 على مستوى البلديات ، و19.48 على مستوى الولايات، ثم تأتي حركة مجتمع السلم ب6.78 على مستوى البلديات، و 13.83 على مستوى الولايات، ثم جبهة القوى الاشتراكية 4.91 على مستوى البلديات و 2.92 على مستوى الولايات، ثم تأتي بعد ذلك التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ويليها حركة النهضة، إلى غير ذلك من الأحزاب التي حصلت على نسبة ضئيلة جدا،[121] و الجدول التالي يبين تلك النتائج.

---

[120]- حسين مرزود، نفس المرجع، ص 249.

[121]- أحمد السويقات، التجربة الحزبية في الجزائر 1962، 2004، **مجلة الباحث**، العدد الرابع، (جامعة ورقلة،الجزائر ،2006) ،ص 127.

جدول (03): يبين نتائج الانتخابات المحلية 23 أكتوبر 1997.

الأحزاب	المقاعد البلدية	النسبة	المقاعد الولائية	النسبة
التجمع الوطني الديمقراطي	7242	55.18	986	52.44
جبهة التحرير الوطني	2864	21.82	373	19.48
حركة مجتمع السلم	890	6.78	260	13.83
جبهة القوى الاشتراكية	645	4.91	55	2.92
التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية	444	3.38	50	2.66
حركة النهضة	290	2.21	128	6.80
أحزاب أخرى	239	1.82	/	/
المستقلون	508	3.87	17	0.90
المجموع	13.123	100	1880	100

المصدر: العياشي عنصر، التعددية السياسية في الجزائر، ص 13، على الموقع

ولقد عرفت انتخابات المحلية 1997 مشاركة واسعة للأحزاب غير انها تعرضت لعمليات تزوير واسعة من قبل الإدارة لصالح حزب السلطة" تجمع الوطني الديمقراطي"، الشيء الذي أدى إلى موجة عارمة من الاحتجاج من قبل الاحزاب السياسية الأخرى التي أخذت صيغة المظاهرات و المسيرات التي لم تتردد السلطة في قمعها رغم ان نواب من احزاب المعارضة كانوا على رأس تلك المظاهرات.

ولقد بلغ الامر الى حد مطالبة المجلس الوطني (البرلمان) بتكوين لجنة لتحقيق في عمليات تزوير الانتخابات وهو ما وقع فعلا حيث قامت اللجنة المكونة من نواب البرلمان بتحقيق و أعدت تقريرا مفصل يؤكد وقوع التزوير على نطاق واسع محددة حالات التزوير و الجهات المتورطة فيها.[122]

أما الانتخابات المحلية التي جرت في 10 أكتوبر 2002، فتعد ثالث انتخابات محلية في مرحلة التعددية إلى يومنا هذا، ولقد تقدم للمشاركة فيها 25 حزبا و 488 قائمة حرة في البلديات ، و27 قائمة حرة في المجالس الشعبية الولائية،[123] وقد تقدم 17 مليون ناخب إلى صناديق الاقتراع لانتخاب ممثليهم في 48 ولاية ب 1960 من عدد المجالس الولائية و 13981 عدد المجالس البلدية في مجموع عدد البلديات 1541. [124]

أما نسبة المشاركة الوطنية فقد بلغت 50.11/ ما عدا منطقة القبائل التي شهدت أعمال عنف أوقفت العملية فيها في بعض البلديات و المكاتب .

وقد كانت عدد الأصوات المعبر عنها في انتخابات2002 هي 7.233.234 وعدد الأوراق الملغاة 567.529 ورقة [125]، والجدول الآتي يوضح الأحزاب الفائزة و نتائج الانتخابات المحلية 10 أكتوبر 2002.[126]

---

[122]– عنصر العياشي ، التعددية السياسية في الجزائر، في

Faculty.qu.edu,qu/…/poltical/20pluralisme/20 in 20%….

[123]– حسين مرزود، نفس المرجع ، ص 288

[124]– دون ذكر الناشر، **آلية الانتخابات في الجزائر**،(تاريخ النشر2012/3/10)في:

www.startimes.com/s.aspx?t=303272.

[125]– دون ذكر الناشر، **الانتخابات المحلية**، في:

www.wadsouf.com/mode/177 .

[126]– حسين مرزود، نفس المرجع، ص 289

جدول (04): يبين نتائج الانتخابات المحلية 10 أكتوبر 2002.

الأحزاب	عدد المقاعد البلدية	عدد البلديات	عدد المقاعد الولائية	عدد المجالس الولائية
جبهة التحرير الوطني	4878	730	798	44
التجمع الوطني الديمقراطي	2827	272	366	1
حركة الإصلاح الوطني	1273	68	374	1
حركة مجتمع السلم	989	45	184	00
جبهة القوى الاشتراكية	684	65	83	2
الجبهة الوطنية الجزائرية	532	26	12	00

المصدر : حسين مرزود، نفس المرجع، ص 289

ومن الجدول يتضح استمرار فوز جبهة التحرير ويليها التجمع الوطني الديمقراطي، واحتلال حركة الإصلاح الوطني المرتبة الثالثة، وتراجع حركة حماس إلى المرتبة الرابعة ،واحتلال جبهة القوى الاشتراكية المرتبة الخامسة و تأتي الجبهة الوطنية الجزائرية في المرتبة السادسة، أما بقية الأحزاب فكانت نتائجها هزيلة جدا.

-أما المجالس التي منع فيها إجراء الانتخابات في منطقة القبائل حلت فيما بعد من طرف الرئيس بوتفليقة بقرار رئاسي في جويلية 2005 و أعاد إجرائها في 24 نوفمبر 2005 بعد الاتفاق مع حركة العروش في جانفي 2005، حول 52 بلدية من أصل 129 بلدية في منطقة القبائل.[127]

أما انتخابات المحلية 29 نوفمبر 2007، فتعد رابع انتخابات محلية في تاريخ التعددية السياسية في الجزائر، فقد أجريت الانتخابات المحلية التي شارك فيها 24 حزبا سياسيا، وذلك لاختيار أعضاء المجالس البلدية في 1541بلدية و التي بلغ عدد المقاعد فيها ب 13983 و 1733 مقعدا في المجالس الولائية في 48 ولاية.[128] والتي أفرزت عن :

---

[127]- حسين مرزود، نفس المرجع، ص 290

[128]- دون ذكر الناشر، **نتائج الانتخابات المحلية الجزائرية**، (تاريخ النشر 20 ديسمبر 2007) في:

نسبة مشاركة ضعيفة إذ بلغ عدد المصوتين 8.132.425 من أصل عدد المسجلين الذي بلغ 18.446.627 مسجل ، أي ما يعادل نسبة 44.09% .[129]

حيث لوحظ بحضور متواضع للمرأة ، وذلك نتيجة للخصوصيات التاريخ الاجتماعي السياسي والثقافي الجزائري، ذات العلاقة الأكيدة بالظاهرة الاستعمارية وما ميزها من طول و طابع استيطاني [130]، و الجدول الآتي يبين نتائج الانتخابات المحلية [131].

جدول رقم (05): يبين نتائج الانتخابات المحلية 29 نوفمبر 2007 لأهم الأحزاب.

الحزب	عدد المقاعد البلدية	النسبة المئوية	عدد المقاعد الولائية	النسبة المئوية
جبهة التحرير الوطني	4201	30.05%	630	32.14%

. carnegieendoumet.org/2008/8/6 -d5u- نتائج الانتخابات المحلية

[129]- حسين مرزود، نفس المرجع، ص 299

[130]- عبد الناصر جابي، **الانتخابات التشريعية انتخابات استقرار...أم ركود؟** (تاريخ النشر 2007/8/8)في:

http ;//www.arabenewal.org/articles/5889/1/cacaercece…

[131]- دون ذكر الناشر ، **الجزائر تعلن نتائج الانتخابات المحلية** ، (2007/12/1) في:

www.arabic.xinhuanet.com/arabic2007/12/1 content-535317.htm.

التجمع الوطني الديمقراطي	4326	24.50%	479	21.89%
الجبهة الوطنية الجزائرية	1578	11.29%	179	14.13%
حركة حماس	1495	10.69%	294	15%
حزب العمال	958	6.85%	179	9.13%
التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية	605	4.33%	53	2.70%
جبهة القوى الاشتراكية	566	4.05%	54	2.67%
الأحرار (التحالفات)	542	3.88%	4	0.20%
حركة النهضة	219	1.57%	15	0.77%
حركة الإصلاح الوطني	207	1.48%	20	1.02%

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع:

www.arabic.xinhuanet.com/arabic**2007/12/1/content-535317.htm**

من خلال الجدول يتضح فوز جبهة التحرير الوطني بالأغلبية النسبية، و يليها التجمع الوطني و الجبهة الوطنية الجزائرية في المرتبة الثالثة، و بعدها حركة حماس. أما عن باقي الأحزاب فقد تحصلت على نسب ضئيلة مقارنة مع الأحزاب الأخرى.

وتعد انتخابات 29 نوفمبر 2012، آخر انتخابات محلية في تاريخ الجزائر إلى يومنا هذا ، ولقد بلغ عدد المرشحين فيها 185 ألف مرشح ، من بين هذا العدد الكبير للمرشحين واحد و ثلاثون ألف (31.000) مرشحة و 28 % من المترشحين في هذه الانتخابات تقل أعمارهم عن 30 سنة .[132]

[132]- دون ذكر الناشر ، **الجزائر 185 ألف مرشح في الانتخابات المحلية**، صحيفة الشروق ،2012،في:

ACE project.org/regions-en/countries-and-territoires/dz/neus6276444.

وقد بلغ عدد المسجلين في هذا الاقتراع المزدوج بـ 21.445.621 مسجل، فبالنسبة لانتخاب المجالس الشعبية البلدية فعدد المقاعد فيها 24.891 مقعد، وقد بلغت القوائم المودعة من طرف الأحزاب هو 8320، و القوائم المودعة من طرف المترشحين الأحرار هو 179 قائمة.

أما فيما يخص انتخاب المجالس الشعبية الولائية فعدد المقاعد فيها هو 2004 مقعد، والقوائم المودعة من طرف الأحزاب هو 595 و القوائم المودعة من طرف المترشحين الأحرار هو 9 قوائم، وقد حددت نسبة المشاركة في المجالس الشعبية البلدية 44.27 % أما في المجالس الشعبية الولائية 42.84% .[133]

ومنه ما نرى أن نسبة المشاركة كانت ضعيفة وذلك يرجع إلى الحملة الانتخابية التي وصفها الكثير من المحللين السياسيين و المتتبعين للوضع الجزائري بأنها أضعف حملة انتخابية في مرحلة التعددية الحزبية، والتي أرجعها البعض إلى ضعف و إفلات الخطاب السياسي، وكذلك المشاكل الاجتماعية التي نجد في مقدمتها أزمة البطالة و السكن التي صار يعاني منها الشعب الجزائري وخاصة الشباب.[134]

وفيما يلي قراءة في نتائج الانتخابات المحلية 2012، حيث نبدأ بالترتيب حسب الأغلبية المطلقة في البلديات :

-حيث أتت جبهة التحرير الوطني في المرتبة الأولى ب 159 بلدية.

-ثم بعده التجمع الوطني الديمقراطي بـ132 بلدية .

-ثم قائمة الأحرار بـ 17بلدية.

-وبعدها يأتي التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية بـ13 بلدية .

-ثم الحركة الشعبية الجزائرية بـ12 بلدية.

-وتليها جبهة القوى الاشتراكية بـ11 بلدية،

-وحركة مجتمع السلم و التكتل الأخضر بـ10 بلديات.

---

[133]- دون ذكر الناشر، **النتائج الكاملة للانتخابات المحلية 2012**، (تاريخ النشر 30نوفمبر 2012)،في :
www.rihanate.com .

[134]- دون ذكر الناشر، **نتائج الانتخابات المحلية البلدية و الولائية الجزائرية المحلية 2012**،في:
www.dz-modern.com/2012/11/results/election-algeria-2012.html.

-ثم الجبهة الوطنية الجزائرية بـ9 بلديات .

-وحزب الفجر الجديد بـ 6بلديات.

أما فيما يخص نتائج المجالس الشعبية الولائية فقد كانت نتائجها كالاتي

-فوز جبهة التحرير الوطني بـ 685 مقعد.

-التجمع الوطني الديمقراطي بـ 487 مقعد.

-حركة التكتل الأخضر و حركة حماس بـ130 مقعد.

-وبعدها جاءت الحركة الشعبية الجزائرية بـ103 مقعد.

-جبهة القوى الاشتراكية بـ91 مقعد.

-وبعدها حركة مجتمع السلم والأحرار كلاهما بـ76 مقعد.

-أما حزب العمال فقد تحصل على 72 مقعد.

-جبهة الوطنية الجزائرية بـ64 مقعدا .

-تكتل الجزائر الخضراء بـ 54 مقعدا

-أخيرا جبهة المستقبل بـ38 مقعدا.[135]

فمن خلال ما سبق فإن الانتخابات المحلية لها دور مهم في ترسيخ الديمقراطية، لأنها تعتبر الوسيلة الديمقراطية للمشاركة الشعبية من خلال اختيارهم لممثليهم في المجالس الشعبية البلدية و الولائية وهو ما يضمن شفافية أكبر للعملية الانتخابية ، ويضمن مشاركة المواطنين بشكل فعال في الحياة السياسية ،وخاصة ما يخص مشاركة المرأة في الحياة السياسية حيث كانت في مرحلة الاحادية و بداية التعددية الحزبية نسبة مشاركة المرأة ضئيلة جدا و محدودة،غير انه مع مرور الوقت وفي

[135]-دون ذكر ناشر قراءة في النتائج الرسمية للانتخابات المحلية 2012 على الموقع

www.hmsalgeria.net/portal/archives/mahaliat2012/3226.html.

.

الانتخابات المحلية الاخيرة حجزت المرأة مكانتها خاصة مع زيادة مشاركتها في الحياة السياسية وذلك بنسبة 30%،كذلك لوحظ تطور في فئات المترشحة من جامعيين و اطارات،نظرا لتحسن الوضع التعليمي في الجزائر.

إن المجلس الشعبي البلدي و المجلس الشعبي الولائي، هما هيئتان أساسيتان في تشكيل و تسير إدارة البلدية و الولاية، كما يعتبران الخلايا القاعدية لأي نظام سياسي، وهما اللبنة الأولى في الهيكل الهرمي للمؤسسات الإدارية، ولذلك فإن الانتخابات المحلية لها قيمة ديمقراطية لأنها تهدف إلى جعل الشؤون المحلية تدار من طرف المعنيين بها، وهذا لا يأتي إلا عن طريق اختيار ممثليهم لممارسة هذا الدور عن طريق الانتخاب، ولذلك فبعد انتخاب رئيسي المجلس الشعبي البلدي و المجلس الشعبي الولائي أفضل أسلوب وطريقة لضمان استقلال الهيئات المحلية.

إن الانتخابات المحلية في الجزائر مرت بمرحلتين وهما مرحلة الأحادية الحزبية من 1962 إلى 1989، كان فيها الحزب الواحد وهو جبهة التحرير الوطني هو الحزب المسيطر في الدولة، أما مرحلة التعددية التي تبنتها الجزائر من فترة 1989 إلى غاية اليوم فظهرت عدة أحزاب سياسية وهو ما أدى إلى الانفتاح السياسي و لذلك نستخلص إلى أن:

-الانتخابات المحلية تعزز الانتماء الوطني لدى الشخص و تقلل من النزاعات الانفصالية حيث يشعر المواطن بأهميته.

-الانتخابات المحلية تحمي النسيج المجتمعي وتقوي الاتصال بين المواطنين، وتقلل من النزاعات المجتمعية وتقوى التواصل و الاتصال بين المواطنين و تقلل من النزاعات المجتمعية باعتبار أن الأشخاص الفائزين هم خيار المواطنين.

بعد تناولنا مفهوم السلوك الانتخابي و جميع الجوانب المتعلقة به ،نتطرق الآن إلى الجانب التطبيقي و الهدف منه هو تسليط الضوء على كل ما تطرقنا إليه في الفصلين ، كما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع السلوك الانتخابي في الجزائر، و أخدنا عينة من مجتمع لإبراز العلاقة بين سلوكا تهم و مجموعة المتغيرات المدروسة،فأخذنا بلدية جندل سعدي محمد الواقعة بولاية سكيكدة كميدان لإجراء هذه الدراسة و تقييم مدى مشاركة المواطنين في الانتخابات المحلية التي أجريت في:29أفريل2012.

دراسة تطبيقية للإنتخابات المحلية 29 نوفمبر 2012 – بلدية جندل سعدي محمد

المبحث الأول:التعريف ببلدية جندل سعدي محمد– سكيكدة–

لقد أردنا من خلال هذا المبحث التعريف بالبلدية محل الدراسة و تقديم هيكلها التنظيمي لإعطاء نظرة شاملة مما تسهل لنا،تحليل السلوك الانتخابي لسكانها خلال الانتخابات المحلية التي أجريت في 29نوفمبر 2012.

المطلب الأول:مدخل لبلدية جندل سعدي محمد– سكيكدة–

بلدية جندل سعدي محمد هي قرية استعمارية تم إنشاؤها عام 1898 من قبل لوني دوسي LONNY DISSY فهي قسم من البلدية القديمة ميكس دوجانب JENAPPE MIXTE DE أي عزابة تعتبر حاليا واحدة من 5 بلديات لدائرة عزابة .

تقع بلدية جندل سعدي محمد في شرق ولاية سكيكدة و شمال دائرة عزابة، فهي بلدية ساحلية يحدها 6 بلديات. بلدية فلفلة من شمال حمادي كرومة و بني بشير من الغرب عزابة من جنوب الشرقي وبن عزوز من الشرق و شاطئ قرباز من الشمال.

في الخريطة هذه البلدية تسع على مساحة 23202 هكتار، و يبلغ عدد سكانها 8648 مواطن و هذا في التعداد الإحصائي للبلدية الذي أجري في2008.

لبلدية جندل سعدي محمد مركز إداري هام بالنسبة إلى أراضيها لأنها تقع تقريبا في الحدود الجنوبية مع دائرة عزابة.[136]

تقع على خط الولائي رقم 6 و تقع على بعد 7 كلم لبلدية عزابة و 47 كلم على مدينة سكيكدة و تقع على بعد 16 كلم من شاطئ قرباز و الذي يربط الخط الولائي رقم 12.

لهذه البلدية إمكانيات طبيعية كبيرة و التي تتكون من مايلي

1- تضاريس متنوعة (جبال، الكثبان، السهول)
2- شبكة الهيدروغرافية كثيفة جدا.
3- شساعة الأراضي الزراعية.
4- شواطئ جميلة (5 كلم).

هذه المنطقة لديها مساحة شاسعة الغابات فهي منطقة ريفية تعتمد على زراعة و فلاحية، فلها منحدرات أكبر من 25 %.

برامج البلدية مستقبلا:

خلال فترة السنوات الخمس القادمة يقترح رئيس البلدية مايلي:

1- تحقيق التوازن بين معدل النمو العام و معدل الزيادة الطبيعية
2- بلدية جندل سعدي محمد سوف تعرف في الأجل القصير زمن تنفيذ المشاريع المحددة في إطارPDAU.
3- تسعى البلدية إلى تحقيق التنمية الحضرية.
4- خلق فرص عمل لسكان المنطقة .

---

[136] – Bounik yacine,revision du plan direction damenagement et durbanisme de la commune de djende 2014.pp : 1.2.

5- تدعيم شباب المنطقة بقروض فلاحية لتطوير الزراعة في البلدية.[137]

المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي للبلدية

الأمانة العامة:

يرأسها الأمين العام للبلدية بالتنسيق مع جميع مصالح البلدية و السهر على حسن سيرها كما يقوم بإعداد جدول الأعمال الخاص بالمجلس الشعبي البلدي و تحرير المداولات و متابعتها و الأمانة العامة هي المشرفة على إدارة البلدية و التنسيق بين مختلف مديرياتها و السهر على السير الحسن للبريد أو الموارد و الأمانة العامة بصفة عامة تتكون من ثلاث مكاتب و هي[138]:

- مكتب الشؤون الاجتماعية

- مكتب المستخدمين

- مكتب المصالح المشتركة

كما تتفرع عليها كذلك:

-مصلحة الميزانية و العمليات المالية

-مصلحة الحالة المدنية و التنظيم العام

-مصلحة التعمير و الاشغال

و الهيكل الهرمي لإدارة البلدية يبين ذلك

شكل (02): يبين الهيكل الهرمي لإدارة بلدية جندل سعدي محمد – سكيكدة-

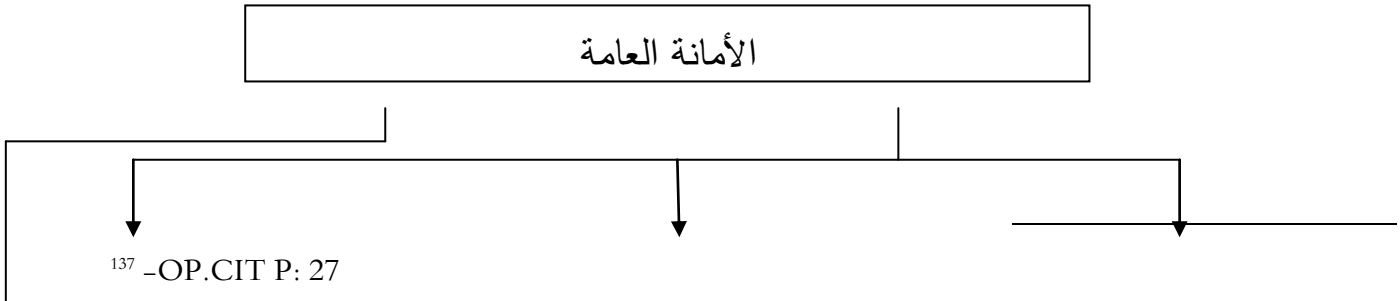

[137] -OP.CIT P: 27

[2]- مقابلة أجريت مع السيد عيادي حفيظ الأمين العام لبلدية جندل سعيدي محمد يوم 2014/04/20

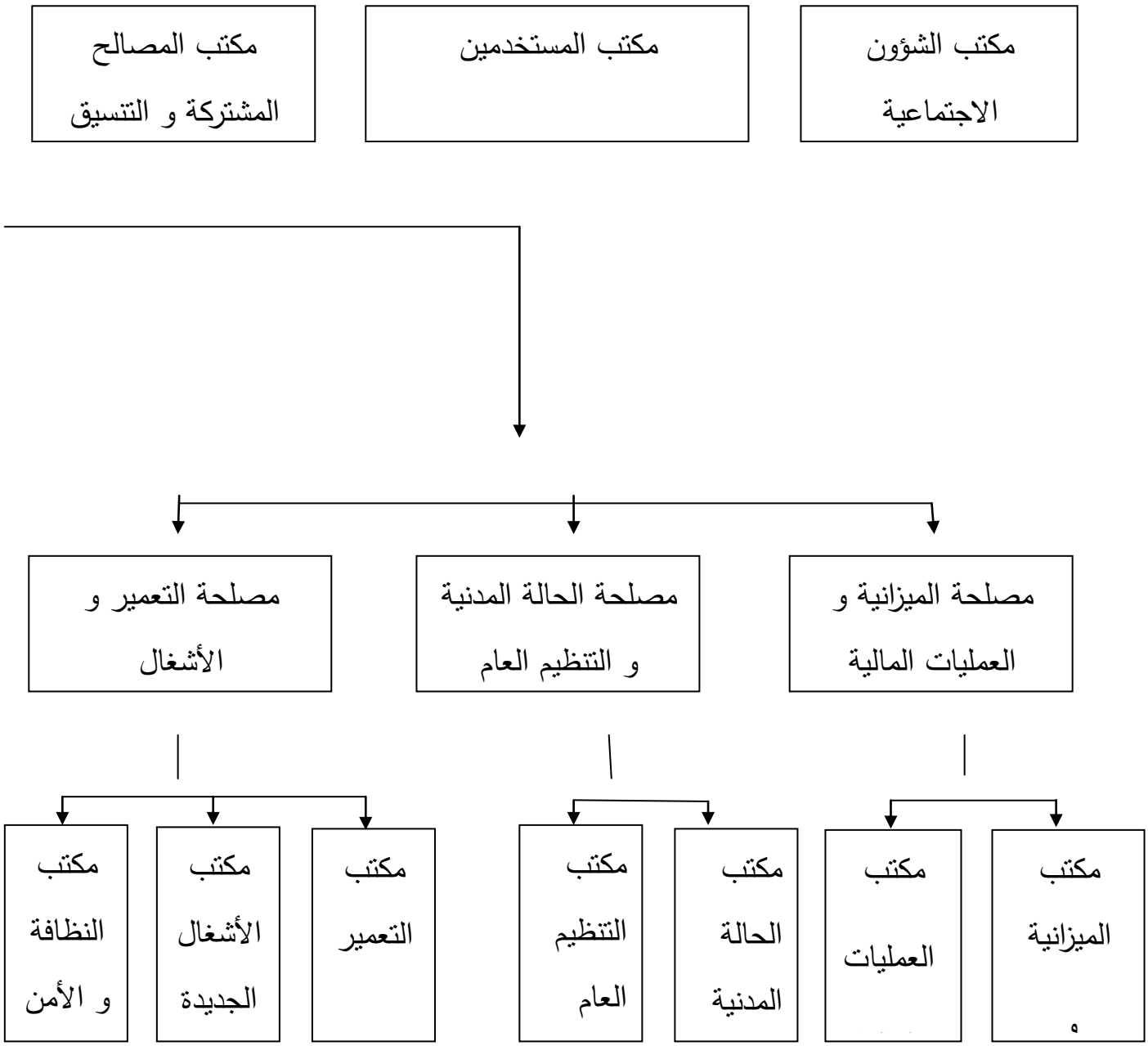

المصدر: الأمانة العامة لبلدية جندل سعدي محمد سكيكدة

المبحث الثاني:عرض ومناقشة نتائج الدراسة

إن الهدف من التطرق إلى الجانب التطبيقي هو انتقال دراسة السلوك الانتخابي و تطبيقه على أرض واقع لذا و من أجل هذا قمنا بتحضير استبيان و تم توزيعه على عينة من أفراد كانت بصفة عشوائية تتمثل في سكان المنطقة.

– وصف الاستبيان:

يحتوي هذا الاستبيان على مجموعة من الأسئلة حول الموضوع،و ذلك للتقرب من أفراد عينة الدراسة و معرفة أرائهم حول الموضوع فتركز الدراسة أساسا على فئة المواطن أو سكان المنطقة محل الدراسة حيث أخذنا عينة متكونة من 50 مواطن.

تم اختيارهم بصفة عشوائية منتظمة،عشوائية لأننا لم نحدد الأفراد بحد ذاتهم و لكن اكتفينا بأن لديهم بطاقة الناخب لذلك نقدم لهم الشكر الجزيل لهم.

فلقد مررنا بمراحل التي سمحت لنا بتفسير الظاهرة المراد دراستها.

المرحلة الأولى :تعتمد على الملاحظة لأنها تعد أهم الوسائل المستخدمة في جمع البيانات و الحقائق كما أنها تتيح المجال للباحث و تمكنه من ملاحظة سلوك القاطنين بالمنطقة.

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة تم تقديم مجموعة من الأسئلة المجهزة في شكل استبيان و التي مراد منها جمع المعلومات و البيانات عن الموضوع.

المرحلة الثالثة:من خلال المرحلة قمنا بفرز البيانات الإحصائية و ذلك بتدوينها في جداول حتى تسهل علينا عملية التحليل والتقييم.

المطلب الأول:تحليل و مناقشة الاستبيان:

سنقوم بتحليل المعطيات و من ثم نحاول إعطاء بعض النتائج .

أ-تحليل المعطيات المتعلقة بالمعلومات الشخصية:

1- الجنس:

جدول(06): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة%
ذكور	34	%68
إناث	16	%32

* من خلال الجدول التالي يتضح لنا فئة الذكور و التي تقدر نسبتها بـ:68% تفوق بكثير فئة الإناث التي تقدر نسبتها بـ:32% وهذا راجع إلى طبيعة المجتمع.

2- الفئة العمرية:

جدول(07): يوضح الفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة%
20-30 سنة	16	%32
31-40 سنة	12	%24

41-50 سنة	14	%28
أكثر من 50 سنة	8	%16

* من خلال الجدول التالي

يتضح لنا أن الفئة العمرية لعينة الدراسة أغلبها تتراوح أعمارهم ما بين 20و30 سنة تقدر النسبة بـ:32% و هذا ما يعني المجتمع فتي.

3-المؤهل الدراسي:

جدول(08): يوضح المؤهل الدراسي:

المستوى	التكرار	النسبة%
متعلم	35	%70
غير متعلم	15	% 30

* من خلال الجدول التالي يتضح لنا أن أغلب أفراد مجتمع الدراسة هو مجتمع متعلم وواعي و مدرك لكل ما يجري في الساحة السياسية.

4- الوظيفة الحالية:

جدول(09): يوضح الوظيفة الحالية لأفراد المجتمع

الوظيفة	التكرار	النسبة%

طالب جامعي	14	%28
موظف عادي	21	%42
عاطل عن العمل	4	%8
ايطار في الدولة	5	%10
متقاعد	6	%12

* من خلال الجدول التالي يتضح لنا أن أغلب أفراد مجتمع الدراسة هم موظفين عاديين حيث قدرت نسبتهم 42% مما يعني أن جل أفراد المجتمع من عينة بسيطة.

ب- تحليل المعطيات المتعلقة بالموضوع الدراسة:

جدول(10): تحليل المعطيات المتعلقة ببطاقة الناخب

العبارات	التكرار		المجموع	النسب		المجموع
	نعم	لا		نعم	لا	100%
رغم صعوبة الحصول على بطاقة ناخب إلا أنك	33	17	50	34	66	100%

تصر على الانتخاب						
دفعتك التسهيلات القانونية التي تجدها عند التسجيل بالقوائم الانتخابية إلى التصويت	28	22	50	56	44	100%
إن إجبارية التسجيل بالقوائم الانتخابية تدفعك إلى التصويت	28	22	50	56	44	100%
تدفعك تعقيدات إجراءات التسجيل في القوائم الانتخابية إلى الامتناع عن التصويت	11	39	50	22	78	100%

* يتضح من خلال الجدول أن أفراد عينة الدراسة أقروا أن رغم صعوبات إلا أنهم يصرون على الانتخاب حيث قدرت النسبة بـ:66% مما يعني أن مواطنين لديهم روح و دافع للانتخاب.

جدول(11): تحليل المعطيات المتعلقة بمسؤولية الانتخاب:

العبارات	التكرار	المجموع	النسب	المجموع

	نعم	لا		نعم	لا	
إن الانتخاب مسؤولية ولذلك تسعى للانتخاب	26	24	50	52	48	100%
إن الشعور بالانتماء للوطن هو الذي يدفعك للانتخاب	29	21	50	58	42	%100
هل تؤمن بمبدأ الانتخاب حق وواجب في نفس الوقت	35	15	50	70	30	%100
هل تؤمن بمبدأ الانتخاب حق وواجب في نفس الوقت	12	38	50	24	76	%100

* يتضح من خلال الجدول أن أفراد عينة الدراسة يرون في الانتخاب مسؤولية كبيرة تستحق الاهتمام إذ قدرت نسبة ذلك بـ:52%

– كما أن الشعور بالانتماء إلى الوطن يدفع المواطن أي الانتخاب و يحفزه على ذلك إذ قدرت نسبة ذلك بـ:58%

– بينما الإيمان بمبدأ الانتخاب حق وواجب في نفس الوقت هو مبدأ مغروس في المواطن ودليل على حبه إلى الانتماء هذا الوطن إذ قدرت نسبة الذين يؤمنون بهذا المبدأ بـ:70 %.

– فهنالك نسبة قليلة من المواطنين يمتنعون عن التصويت لعدم رضاهم بمفهوم الانتخاب وربما هذا راجع إلى عدم الوعي السياسي حيث قدرت نسبتهم بـ:24%.

جدول(12): تحليل المعطيات المتعلقة باختيار المرشح في الانتخابات:

	التكرار		المجموع	النسب		المجموع
تختار مرشحك في الانتخابات على أساس:	نعم	لا		نعم	لا	
مكانة المترشح الاجتماعية	39	11	50	78	22	100%
برنامجه الانتخابي	26	24	50	52	48	%100
تاريخه وأقدميته في العمل السياسي	42	8	50	84	16	%100
اختيار عفوي أي عشوائي	16	34	50	32	68	%100

* من خلال الجدول يتضح لنا أغلبية أفراد عينة الدراسة تختار مرشحها على أساس مكانته في المجتمع إذ قدرت النسبة بـ:78%.

– أما هنالك من يرى أن البرنامج الانتخابي الذي يأتي به المرشح هو أساس اختيار المواطن لمرشحه و هو القاعدة التي يختار بها المواطن ليبدي برأيه و قدرت النسبة أراء عينة الدراسة بـ:52 %.

– في حين يرى البعض أن تاريخ المرشح و أقديمته في العمل السياسي يكشف ما في المتر شح الذي يعد جزء من تكوينه في المستقبل و لقد توافق أغلب أراء حيث قدرت النسبة بـ:84%.

– هنالك نسبة قليلة تقدر بـ:32% تختار المرشح بصفة عشوائية أو عفوية فهي لا يهمها المرشح بل يهمها أداء واجبها الانتخاب فقط.

جدول (13): تحليل المعطيات التي تتعلق بالمؤسسات التي تساهم في العملية السياسية:

أي المؤسسات التالية ترى أنها تساهم في تشكيل سلوكك الانتخابي:	التكرار		المجموع	النسب		المجموع
	نعم	لا		نعم	لا	
1- المجتمع وتأثير الانتماء السياسي للأسرة	21	29	50	42	58	100%
الأحزاب السياسية من خلال منشوراتها وتقاريرها وبرامجها الانتخابية	38	12	50	76	24	%100
- وسائل الإعلام المتنوعة والمجتمع المدني من خلال مؤسساته أي الجمعيات والنوادي	37	13	50	74	26	%100
لا توجد أي مؤسسة تؤثر على سلوكي الانتخابي	3	47	50	6	94	%100

يتضح من خلال الجدول :

-أن ليس للمجتمع أو الانتماء السياسي للأسر أي تأثير على السلوك الانتخابي وهذا حسب رأي عينة الدراسة.

– لقد أجاب 76% من مجموع أفراد عينة الدراسة أن للأحزاب السياسية دورها هام في عملية التنشئة السياسية و تفعيل المشاركة السياسية و هي بذلك تعد إحدى المؤسسات التي تتدخل في بناء السلوك الانتخابي.

– في حين يرى 74 % من أفراد العينة أن لوسائل الاعلام المتنوعة و المجتمع المدني دور هام في تشكيل السلوك الانتخابي فهي مؤسسات لها بعد سياسي يمكنها من التأثير على السلوك الانتخابي

– و بنسبة أقل من 6% يرى أفراد العينة أن لا توجد أية مؤسسة تأثر على السلوك الانتخابي و

قناعتك بالنظام الانتخابي قائم على:	التكرار		المجموع	النسب		المجموع
	نعم	لا		نعم	لا	
عدالة النظام الانتخابي وشفافيته تدفعك للتصويت وحرية الانتهاب	31	24	50	52	48	100 %
– ديمقراطية النظام الانتخابي الجزائري	28	22	50	56	44	%100
النظام الانتخابي المطبق يحقق التمثيل الحقيقي لكافة شرائح المجتمع وهو ما يدفعك إلى التصويت	25	25	50	50	50	%100
ليس لديك أية قناعة اتجاه النظام لأن ليس ما يقال ينفذ	12	38	50	24	76	%100

ربما هذا راجع إلى عدم انتمائهم إلى الساحة السياسية و اللامبالاة بما يجري.

جدول (14):تحليل المعطيات التي تتعلق بالنظام الانتخابي:

يتبين من خلال الجدول

– أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة متوسطة على أن عدالة النظام الانتخابي و شفافية يدفعك إلى التصويت حيث قدرت نسبة ذلك ب:52%.

– كما أن ديمقراطية النظام هي من العوامل التي تشجع على المشاركة الانتخابية حيث بلغت نسبة ذلك ب:56%.

– هنالك نسبة متوسطة ترى أن النظام مطبق يحقق التمثيل الحقيقي حيث بلغت نسبة ب:50%.

جدول(15):تحليل المعطيات المتعلقة بطريقة الدعاية السياسية للانتخابات التي تدفعك للتصويت

ما هي الطريقة التي دفعت للتصويت:	التكرار		المجموع	النسب		المجموع
	نعم	لا		نعم	لا	
التجمعات واللقاءات التي ينشطها المترشحين قبل الانتخابات دفعتك إلى التصويت	34	16	50	68	32	% 100
ظهور قضابيا حساسة (كالتنمية، الأمن، الاستقرار، السكن) في البرامج الانتخابية دفعتك إلى	26	24	50	52	48	%100

التصويت						
عدم قناعتك بأفكار المترشحين دفعتك إلى عدم التصويت	22	28	50	44	56	%100
عدم قناعتك بأفكار المترشحين دفعتك إلى عدم التصويت	24	26	50	48	52	%100

* من خلال الجدول يتضح لنا : -أفراد عينة الدراسة يرون أن طريقة التجمعات و اللقاءات تهدف إلى البحث عن رضا المواطنين حيث قدرت نسبة 68 % في حين تناول بعض المرشحين عن قضايا السياسة يدفع الجمهور إلى التصويت بنسبة 48%.

فهنالك فئة أخرى ترى أنها غير مقتنعة بأفكار المترشحين و تراها أنها وعود زائفة مما دفع إلى ارتفاع ظاهرة العزوف الانتخابي النسبة حيث قدرت بـ:56%.

جدول (16):تحليل المعطيات التي تتعلق بالانتخابات المحلية:

العبارات	التكرار		المجموع	النسب		المجموع
	نعم	لا		نعم	لا	
- إن ارتباط صالحك بالمجالس المحلية يدفعك إلى التصويت في الانتخابات المحلية	24	26	50	48	52	% 100

* يتضح من خلال الجدو ل أن: – آراء أفراد العينة تتجه أن ارتباط مصا	اهتمامك بما يحدث في مكان إقامتك لذلك يدفعك إلى التصويت في الانتخابات المحلية	26	24	50	52	48	%100
	– إن كل المواعيد الانتخابية (محلية، تشريعية، رئاسية) مهمة ولذلك عليها	18	32	50	36	64	%100
	لا تصوت في أي مستوى من الانتخابات لعدم قناعتك	8	42	50	16	84	%100

لحهم بالمجالس المحلية لا يعني بالضرورة أنهم يسعون إلى الانتخاب فيها.

– أما الاهتمام بما يحدث في مكان إقامة هو دافع إلى التصويت حيث بلغت نسبة ذلك بـ:52% .

– في حين يرى البعض أن كل مواعيد الانتخابية مهمة حيث احتلوا نسبة كبيرة قدرت بـ:64% دليل على روح مواطنة.

جدول(17):تحليل المعطيات التي تتعلق بالعوامل الاجتماعية و أثرها على السلوك الانتخابي:

ما هي العوامل التي تدفعك إلى التصويت:	التكرار		المجموع	النسب		المجموع
	نعم	لا		نعم	لا	
تصوت في الانتخابات بحثا عن حلول للآفات والأزمات الاجتماعية	38	12	50	76	24	100 %
الاحتكاك بأفراد المجتمع لديهم منصب سياسي يدفعك إلى التصويت	26	24	50	52	48	%100
تعيقك الظروف الجغرافية عن التصويت	21	29	50	42	58	%100
لديك عوامل أخرى تدفعك إلى اللامبالاة السياسية وبالتالي	2	48	50	4	96	%100

عدم التصويت						

*

فقد رأى أفراد العينة أن أحد أهم الأسباب التي تدفعهم إلى التصويت هو البحث عن حلول الآفات و أزمات الاجتماعية إذ أغلب الأفراد لهم نفس الرأي حيث بلغت النسبة ذلك إلى 76%.

-لقد أجاب أفراد العينة في مستوى متوسط أن احتكاك بأفراد المجتمع دو منصب سياسي هو دافعهم إلى تصويت.

– أما العامل الجغرافي فكان نسبة 42% دليل على صعوبة الانتقال نظرا لطبيعة المنطقة

. **جدول (18):تحليل المعطيات التي تتعلق بالعوامل الاقتصادية و أثرها على السلوك الانتخابي**

	التكرار		المجموع	النسب		المجموع
ما هي العوامل التي تدفعك إلى التصويت:	نعم	لا		نعم	لا	
تصوت في الانتخابات أملا في القضاء على مجموعة من المشاكل مثل البطالة، الأمية، السكن	36	14	50	72	28	100 %
تصوت في الانتخابات بحثا عن ازدهار	29	21	50	58	42	%100

الاستثمار الوطني						
عدم الرضا عن الأداء الاقتصادي الوطني يدفعك إلى الامتناع عن التصويت	6	44	50	12	88	%100
ضعف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يدفعك إلى التصويت أي أملا في تطور تلك المؤسسات	4	46	50	8	92	%100

*** من خلال الجدول التالي يتضح لنا** أفراد عينة الدراسة يرون أن دافعهم إلى الانتخاب أملا في قضاء على مجموعة من المشاكل حيث قدرت نسبة ذلك ب:72% و هذا دليل على تغيير الوضع الراهن أما العوامل الأخرى فكانت بنسب متقاربة.

المطلب الثاني: تقييم نتائج الدراسة:

من خلال توزيعنا للاستبيان على سكان المنطقة قمنا بجمع مجموعة من النتائج التي تفسر سلوك المواطنين،فمن خلال هذه النتائج نقوم بتقديم تفسيرات لها:

1/ مستوى تعليمي للفئة المدروسة مثقف جعلها تؤمن بأن السلوك الانتخابي يكون وليد قناعات و ادراكات .

2/ صعوبة الحصول على بطاقة الناخب تعتبر أحد أهم العراقيل التي تواجه المواطن في الحصول على بطاقة الناخب مما تقلل من حافزتيه و دافعتيه للانتخاب بل قد يحجم عن المشاركة كليا.

3/ التسهيلات القانونية التي يجدها المواطن عند التسجيل في القوائم الانتخابية تعد أحد الدوافع في عملية التصويت عند المواطنين.

4/ إجبارية التسجيل التي تدفع البعض إلى الانتخاب ليس بالآلية الفعالة و القوية في التأثير على سلوك الناخبين و دفعهم إلى صناديق الاقتراع بمعنى آخر أن التسجيل الإجباري لا يساهم إلا بالشيء القليل من تشكيل سلوك الناس.

5/ تعقيدات في تسجيل القوائم الانتخابية تعتبر واحدة من بين العوامل التي تشجع على ظاهرة الامتناع عن التصويت.

6/ الانتخاب لا يمكن اعتباره بذلك حجم من مسؤولية في حين نرى أغلب الأفراد الشعور بالانتماء للوطن هو دافع إلى الانتخاب.

7/ مرجعية تاريخية تكشف عن ماضي المترشح الذي يعد جزء من تكوينه في المستقبل أي التعرف على الحنكة المترشح للعمل السياسي و الإداري و التنظيمي.

8/ للأحزاب السياسية دور هام في التنشئة السياسية و تفعيل المشاركة السياسية في تدخل في بناء السلوك الانتخابي كما أن لوسائل الاعلام (صحافة ،إذاعة....) دور هام و فعال في تأثير على السلوك الانتخابي للأفراد.

9/ عدم عدالة النظام شجع على امتناع التصويت،فهنالك تشكيك في نزاهة النظام الانتخابي و لا يحقق التمثيل لكل شرائح المجتمع فالنظام الانتخابي يحتاج إلى تعديلات حتى يكون أكثر ديمقراطية.

10/ تنظيم التجمعات و اللقاءات لها تأثير كبير واضح على السلوك الانتخابي سواء بالمقاطعة أو المشاركة.

11/ لا يعني بالضرورة أن ارتباط مصالح بالمجالس هو دافع إلى الانتخاب.

12/ عدم توافق البرامج الانتخابية مع طموحات الأفراد ستؤدي حتما إلى الامتناع عن التصويت لأن البرامج الانتخابية متغير من متغيرات و الفواعل المهمة الذي تدخل في بناء السلوك الانتخابي للأفراد.

13/ عدم الاقتناع بأفكار المرشحين يدفعهم إلى الامتناع عن التصويت.

14/ وعود كاذبة هي التي تدفع إلى الامتناع عن التصويت.

15/ تغيير الطبيعة الجغرافية أحد العوامل التي تعيقهم في عملية التصويت أي صعوبة الوصول إلى مراكز الانتخابية و من ثم عدم الادلاء بأصواتهم.

16/ عدم رضا الأفراد على الأداء الاقتصادي هو ما يدفعهم إلى الامتناع عن التصويت وصف المؤسسات الاقتصادية تغيير أحد العوامل التي تشجع عن التصويت أي بحث عن التغيير و هذا ما يعني التصويت آلية للتغيير يهدف من خلالها إلى رفع و تحسين مستوى أداء مؤسسات الاقتصادية.

المبحث الثالث:دراسة في الانتخابات المحلية 29 نوفمبر2012 ببلدية جندل سعدي محمد

تعد انتخابات المحلية 29 نوفمبر 2012 مختلفة عن باقي الانتخابات المحلية الأخرى،وذلك من خلال أن الحدث الكبير هو الحملة الانتخابية التي و صفها الكثير من المحللين السياسيين و المتتبعين للوضع الجزائري بأنها أضعف حملة انتخابية في تاريخ التعددية الحزبية و التي أرجعها البعض إلى ضعف و إفلاس الخطاب السياسي، ولذلك قمنا بتحديد منطقة الدراسة ببلدية جندل سعدي محمد لمعرفة نتائج الانتخابات البلدية و الولائية في هذه المنطقة، كما قمنا بتحليل تلك النتائج و تقييمها.

المطلب الأول: تحليل نتائج انتخابات المحلية 29 نوفمبر 2012 ببلدية جندل سعيدي محمد

لقد اتجه سكان منطقة جندل سعدي محمد إلى التصويت، و اختيار ممثليهم المنتخبين في المجالس الشعبية البلدية والولائية ابتداء من الساعة الثامنة(8) صباحا لتنتهي عملية التصويت في حوالي الساعة الثامنة(20:00) مساءا،وقد تنافس هذه الانتخابات المحلية خمسة(5) قوائم مسجلة بالنسبة للانتخابات المجلس الشعبي البلدي والمتمثلة في حزب الفجر الجديد، حزب التجمع الوطني الديمقراطي،حزب جبهة التحرير الوطني،جبهة المستقبل،وحزب العمال، أما القوائم الانتخابية متمثلة في الأحزاب التالية: حزب جبهة التحرير الوطني،جبهة المستقبل ،حزب التجمع الوطني الديمقراطي ، حزب جبهة الجزائر الجديدة، حزب العمال، التحاف الوطني الجمهوري،حزب جيل جديد،حزب الجبهة الوطنية الجزائرية،حزب الشباب، حزب الحركة الشعبية الجزائرية،حزب عهد54،حزب التكتل الجزائر الخضراء،حزب الوطني للتضامن و التنمية، حزب حركة الشبيبة والديمقراطية.

أ- النتائج الخاصة بالانتخابات المجلس الشعبي البلدي

- عدد مكاتب التصويت:11

- عدد المقاعد :13

-عدد الناخبين المسجلين: 6148

- عدد المصوتين:4194

- عدد الأوراق الملغاة:254

- عدد الأصوات المعبر عنها:3940

- عدد الأوراق المتنازع فيها:0

أما فيما يخص نتائج الأحزاب فقد كانت كالأتي:[139]

جدول (19): يبين نتائج الانتخابات المحلية لبلدية جندل سعيدي محمد الخاصة بالانتخابات المجلس الشعبي البلدي:[140]

القوائم	رمز الحزب	عدد الأصوات	عدد المقاعد
حزب الفجر الجديد	PFJ	1246	4
التجمع الوطن الديمقراطي	RND	990	3
حزب جبهة التحرير الوطني	FLN	923	3
جبهة المستقبل	FM	484	2
حزب العمال	Pt	297	1

[139]-وفقا لمحضر الإحصاء البلدي للأصوات الخاصة بانتخابات 29 نوفمبر 2012 للانتخابات المجلس الشعبي البلدي،في 2012/11/20 على الساعة 23:17

المصدر: جدول من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المحضر الإحصائي البلدي للأصوات

ب–النتائج الخاصة بالانتخابات المجلس الشعبي الولائي ببلدية جندل سعيدي محمد:

-عدد مكاتب التصويت:11

-عدد الناخبين المسجلين: 6148

-عدد المصوتين:4012

-عدد الأوراق الملغاة:378

-عدد الأصوات المعبر عنها:3634

-عدد الأوراق المتنازع عنها:0

أما فيما يخص نتائج الأصوات فكانت كالآتي:

جدول (20):يبين نتائج أصوات الناخبين للانتخابات المحلية للمجلس الشعبي الولائي ببلدية –جندل سعدي محمد–

القوائم	رمز الحزب	عدد الأصوات
حزب جبهة التحرير الوطني	FLN	1469
جبهة المستقبل	FM	635
التجمع الوطني الديمقراطي	RND	503

جبهة الجزائر الجديدة	FAN	181
حزب العمال	PR	167
التحالف الوطني الجمهوري	ANR	117
جيل جديد	JIL JADID	106
الجبهة الوطنية الجزائرية	FNA	31
حزب الشباب	PJ	90
الحركة الشعبية الجزائرية	MPA	88
عهد54	AHD 54	53
تكتل الجزائر الخضراء	ALLIAN CE 28	47
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	PNSD	45
حركة الشعبية و الديمقراطية	MJD	42

من خلال الجدول يتضح لنا:

فوز جبهة التحرير الوطني بغالبية الأصوات بـ:4012 وبعدها تليها جبهة المستقبل بـ:635 صوت و بعدها التجمع الوطني الديمقراطي بـ:503،و تليها جبهة الجزائر الجديدة بـ:181 صوت،وتليها حزب العمال بـ:167 صوت،و بعدها التحالف الوطني الجمهوري بـ: 117صوت، وعليه جيل جديد بـ:106 صوت،وبعدها الجبهة الوطنية الجزائرية بـ:91 صوت،يفارق صوت واحد على حزب الشباب 90 صوت، و يليها الحركة الشعبية الجزائرية بـ: 88 صوت،وبعدها عهد 54صوت،وبعدها تكتل الجزائر الخضراء بـ:47 صوت، وحزب الوطني للتضامن و التنمية بـ:45 صوت،وأخيرا،حركة الشبيبة و الديمقراطية بـ:42 صوت.

المطلب الثاني: تقييم السلوك الانتخابي لسكان بلدية جندل سعدي محمد في الانتخابات المحلية 29 نوفمبر2012

تعتبر الانتخابات والسلوك الانتخابي كجزء مهم و فعال منها،و التي تعد إحدى محركات العملية السياسية،جزءا مهما من حركة المجتمع وفاعلية رأيه العام.

يعتبر الصوت الذي يبديه المواطن في الانتخابات هو النصب الفردي للمواطن في المشاركة الانتخابية و مجموع الأصوات المعبر عنها بشكل إرادي.

فمن خلال الانتخابات المحلية التي أجريت في 29 نوفمبر 2012 و التي تتعلق ببلدية جندل سعدي محمد و من خلال تحليلنا لسلوك أفراد توصلنا إلى مايلي:

1/ تعتبر منطقة جندل سعدي محمد منطقة جبلية إلا أن صعوبة تضاريس المنطقة سوف تأثر على سلوكهم سلبا أو إيجابا أي هنالك من تزيده إصرار على المشاركة و هنالك من تضعفه رغبته في مشاركة و بتالي الامتناع عن تسجيل النهائيا في القوائم الانتخابية.

2/ أبناء منطقة جندل سعدي محمد يعانون من مشاكل عويصة في المجتمع أهمها: البطالة، صعوبة اندماج من المجتمع المدني لعدم توافق البرامج المدروسة مع العروض المهنية.

3/ ضعف الإمكانيات المادية لسكان المنطقة جندل سعدي محمد يؤدي إلى ضعف الاقبال على التصويت.

4/ بما أن بلدية جندل سعدي محمد منطقة فلاحية وبالتالي دخل الأفراد متدني فإنهم غير مهتمون بالسياسة و كل اهتمامهم تنصيب في البحث و تامين لقمة العيش وبالتالي يكون توجههم إلى التصويت بشكل ضعيف.

5/ أفراد منطقة جندل سعدي محمد يقطنون في الأرياف وهذه الأخيرة مازالت تحافظ على عاداتها و أصولها و لا يزال التماسك الأسري قوي.

6/ هنالك فئة فتية في هذه المنطقة تتميز بالتعلم فهي واعية وتتمتع بالثقافة السياسية مما أدى إلى تحكيم العقل.

7/ أغلب المواطنين يتجهون نحو منح أصواتهم للمرشح الذي يتضمن برنامجه الانتخابي قضايا حساسة مثل:السكن ،البطالة،التنمية ،الصحة.....

8/ طبيعة الجغرافية لمنطقة جندل سعدي محمد وهي تتواجد في الجبل تجعل النظام الانتخابي المطبق أقل ديمقراطية.

9/ العامل الاجتماعي لمنطقة جندل سعدي محمد و التي ترى حرمة المرأة لا يمكنها من ممارسة العمل السياسي فالبيئة الاجتماعية للمنطقة خاصة و جزائرية عامة من عادات و تقاليد، و قيم وأعراف تعزز إبعاد المرأة عن العمل السياسي.

10/ تخوف المرأة من العمل السياسي و ضعف مشاركتها في الحملات الانتخابية الأمر الذي يجعل دوافع المرأة نحو المشاركة أضعف.

11/قلة ترشح المرأة للانتخابات.

12/ الإحساس الداخلي للمرأة بهامشية دورها السياسي و ضعفها و عجزها عن التغيير.

13/إحجام المواطن الناخب عن التوجه إلى الانتخاب بإدلاء برأيه و يمكن وصف هذا الشكل بامتناع دون عذر يبرره.

14/ تعمد الناخب بعد توجهه إلى مكاتب الانتخاب ترك ظرفه فارغا أو تعمد إفساد ورقة الانتخاب.

15/هنالك بعض المواطنين لم يتم التسجيل في القوائم الانتخابية.

16/ هنالك نوعان من سلوك عند سكان المنطقة الأول: هو سلوك التصويت العقلاني النابع من بحثه عن حلول واقعية لآفات و الأزمات التي تتخبط فيها،و الثاني :سلوك الامتناع غير العقلاني أو التصويت غير العقلاني الذي تتسبب فيه الظروف الصعبة التي يعيشها هذا المواطن.

17/ في بلدية جندل سعدي محمد هنالك مواطنين عاشوا ظروف اجتماعية متردية لا يستطيع التفكير في الأمور السياسية و لهذا ترتفع نسبة الامتناع عن التصويت غير العقلاني و هذا يعود إلى همهم هو كسب قوت يومهم.

18/إيمان بعض مواطنين المنطقة بثقافة الخروج إلى الشارع والتخريب هي التي تأتي بالحل.

19/عجز مؤسسات الدولة المتواجدة في البلدية على توفير المناصب الكافية للعمل أي عدم القدرة على استيعاب طالبي العمل،وهذا ما أدى إلى بقاء نسبة البطالة في ارتفاع حيث القطاع الخاص في منطقة مازال في ايطار التكوين في ظل غياب القوانين والتشريعات.

20/إن الظروف الاجتماعية التي تعاني منها المنطقة مهدت إلى سلوك الانتخابي اتجه إلى رفض سكان النظام السياسي القائم

تبقى بلدية جندل سعدي محمد مجرد عينة أردنا أن نظهر أهم نتائج دراستنا النظرية.

فالانتخاب هو سلوك يحتاج إلى الوعي وحرية، وهو أيضا مدخل الأساسي و المهم لأحداث عملية الإصلاح و التغيير وتطبيق اللامركزية في عملية الهيئات المحلية،وإن أهم غاية من الانتخابات المحلية هي معرفة مدى الجماهيرية والتأثير في المجتمع المحلي.

فالسلوك الانتخابي يقوم بدور هام في تنظيم ومشاركة المواطنين وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في الانتخابات.

الخاتمة

استقطب مفهوم السلوك الانتخابي اهتماما كثيرا لدى الباحثين، ونظرا لأهميته، ظهر علم السلوك الانتخابي الذي يدرس هذا السلوك و يتنبأ بالنتائج،وذلك نظرا لما يتمتع به هذا العلم من مكانة هامة في تفسير الانتخابات ،ولذلك فقد تناولت دراستنا السلوك الانتخابي في الجزائر في اطار الانتخابات المحلية الجزائرية.

- إن الانتخابات المحلية تعتبر وسيلة لممارسة السلطة، وبالأخص الديمقراطية التمثيلية، فهي(الانتخابات المحلية)تؤدي دورا أساسيا في الحياة العامة،كما انها تعتبر وسيلة لتقريب الادارة من المواطن ،ولذلك فللمواطن دور هام في هذه الانتخابات،حيث تمكنه بالقيام بدور هام من خلال التأثير م المشاركة في عملية صنع القرارات المحلية بطريقة منظمة.
- إن مشاركة الفرد في العملية الانتخابية المحلية،يبقى ضعيف و دون المستوى المطلوب في ظل تحول المشاركة الانتخابية في الجزائر مجرد تعبئة لغرض المساندة و الدعم، و لذلك فالبرغم من أن الناخب الجزائري أتيح له من الآليات للتدخل في صنع القرارات السياسية، إلا أن حجم وفاعلية هذا التدخل يبقى محدودا.
- إن الانتخابات المحلية تفقد أهميتها كآلية للمشاركة الانتخابية في صنع القرارات المحلية،ونظرا لضعف التنشئة و الثقافة السياسية،ونقص الوعي السياسي لدى المواطنين.
- إن الانتخابات المحلية في مرحلة الاحادية، لم تكن منفتحة على الديمقراطية،بل كان الحزب الواحد هو الحزب المسيطر على كافة الحياة السياسية وعلى الفئات المترشحة، وان استبدال مبدأ التعددية الحزبية أعطى نوعا من الشفافية في الانتخابات المحلية،وحرية أكبر للناخب باختصار من يشاء من قبل القوائم المرشحة.
- إن دراستنا الميدانية لم تستطع تغطية المجتمع الجزائري بكامله،لأن ذلك يستلزم وقت طويل وفريق بحث، ولهذا فقد حصصناها بإحدى فئات المجتمع في ولاية سكيكدة و بالضبط ببلدية جندل سعدي محمد،ولهذا سعت الدراسة بالتعرف على السلوك الانتخابي بالبلدية في ظل انتخابات 29 نوفمبر 2012.
- إن السلوك الانتخابي يتخذ عدة أنماط: التصويت إذ انه يعتبر آلية في يد المواطن للرقابة و المشاركة الانتخابية،والامتناع عن التصويت والذي يعتبر موقفا سياسيا يحمل رسالات ودلالات سياسية كبيرة،والذي يزداد عند فئة الشباب و سكان المدن ويجد تفسيره في فقدان الثقة في الانتخابات كوسيلة للتعبير.
- ان العوامل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية لها دورا مهما في تحديد السلوك الانتخابي و ذلك من خلال أن التنشئة السياسية و الثقافة السياسية والبرامج الانتخابية تؤثر و بشكل فعال على مشاركة الأفراد في الانتخابات كما أن هذه العوامل لها دور هام في الولاء الناخب لحزب معين أولا.

و في الأخير يمكن طرح جملة من التوصيات نستطيع اختصارها في:

- ✓ تفعيل المجالس المحلية والذي يتوقف على درجة الوعي و الرقي لدى الشعوب المحلية،لأن ذلك يدعو الى المشاركة الشعبية في الانتخابات.

- ✓ تفعيل العلاقة بين الناخبين و المنتخبين لتمكينهم من الاطلاع على انشغالات و مطالب المواطنين،وذلك بغية زيادة المشاركة الانتخابية.
- ✓ نشر الثقافة السياسية و قيم المشاركة السياسية وتعزيز الشعور بالانتماء و الولاء للوطن ،و نشر قيم النزاهة و الشفافية.
- ✓ العناية بالتنشئة السياسية، و جعلها عملية دائمة ومستمرة، و ذلك على مستوى كل من مؤسسات التنشئة الأسرية و التعليمية والدينية و الحزبية، تعمل على الإحساس بالمسؤولية نحو المجتمع و الولاء للوطن وخدمته.
- ✓ فتح وسائل الإعلام ،لخلق وعي سياسي أكبر لدى المواطنين لتمكينهم من المشاركة الانتخابية.
- ✓ تعميق الممارسة الديمقراطية عن طريق احترام رأي المواطنين و مشاركتهم أكثر في صنع القرار.
- ✓ العمل على إيجاد تنمية حقيقية بكل أبعادها المختلفة، مما يؤدي إلى التخفيف و الحد من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية،التي يعاني منها المواطنين،الأمر الذي يمكن أن يؤدي الى رفع مستوى الوعي السياسي وزيادة الاهتمام لدى المواطنين بالشأن السياسي العام،و مشاركتهم في صناعة القرارات و السياسات العامة و التأثير عليها.

– القيام بحملات منظمة تباشرها مؤسسات المجتمع المدني، لمخاطبة فئات محددة (شباب، مهنيين، عمال.....الخ).

تطوير المنظومة التعليمية بما يتلاءم مع تنمية مهارات المشاركة لدى الفرد في كافة المراحل التعليمية.

قائمة المراجع:

أولا : باللغة العربية:

أ– الكتب:

1–ابن خلدون عبد الرحمن ابن محمد ، **مقدمة ابن خلدون** (لبنان: دار الكتاب العربي، 2005).

2–ابوقحف عبد السلام ، **التسويق أساسي في البيع والتفاوض**(مصر: الدار الجامعية الجديدة، 2004).

3-الأسود شعبان الطاهر ، **علم الاجتماع السياسي**، ط02 (مصر: دار المصرية اللبنانية، 2001).

4-الجوهري عبد الهادي ، **دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي**، الطبعة 8 (مصر: المكتبة الجامعية، 2001).

5-الزيات عبد الحليم ، **التنمية السياسية (دراسة في الاجتماع السياسي)**، الجزء الثاني (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2000) .

6-العياشي عنصر ، **سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر**(مصر :دار الأمين، 1999).

7-الطنوي محمد محمد عمر ، **نظريات الاتصال** ، (مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001).

8-الطيب مولود زايد، **علم الاجتماع السياسي**، (ليبيا: منشورات جامعة السابع من أبريل2007).

9-القصبي عبد الغفار رشاد ، **مناهج البحث في علم السياسة: التحليل السياسي، كيف يكتب بحثا أو رسالة**، ج01، (مصر: مكتبة آداب، 2004).

10-المهدي محمد ، **علم النفس السياسي (رؤية مصرية عربية)** (مصر: مكتبة الانجلو مصرية ،2007).

11-الهلال محمد عبد الغني حسن ، **إدارة الانتخابات مهارات الاتصال والتسويق السياسي** (مصر: مركز تطوير الأداء والتنمية، دبيك للنشر ،2010).

12-بعلي محمد الصغير ، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**(الجزائر :دار العلوم للنشر،2004).

13-بعلي محمد الصغير ، **القانون الاداري**(الجزائر:دار العلوم للنشر و التوزيع ،دذس).

14-بن صغير زكريا ، **الحملات الانتخابية، مفهومها وسائلها وأساليبها**(الجزائر: دار الخلدونية للنشر ، 2004).

15-بوشعير سعيد ، **النظام السياسي الجزائري**(الجزائر: دار الهدى للنشر و التوزيع ، 1991).

16-بوعمران عادل ، **البلدية في التشريع الجزائري**(الجزائر: دار الهدى للنشر،2010).

17- حجازي محمد عبد الواحد ، **الوعي السياسي في الوطن العربي** (مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ، 2007).

18-رينشون ستانلي و دوكيت جون: ترجمة عبد الكريم ناصيف، **علم النفس السياسي(أسس أحادية وتعددية)** (سوريا: دار التكوين،2012).

19-سالم رعد حافظ ، **مبادئ الثقافة السياسية** (الأردن:زمزم،ناشرون وموزعون،2011).

20-سعد إسماعيل علي ، **علم الاجتماع السياسي بين السياسة والاجتماع**(مصر: دار المعرفة الجامعية2005) .

21-عصام الدين صفاء و إبراهيم محمود ، **الانتخابات بدون ناخبين،** (دراسة مقارنة عن المشاركة السياسية الانتخابات المقارنة2005،2000) (مصر: مركز الأندلس،د.ذ.س).

22-عوابدي عمار ، **دروس في القانون الإداري** (الجزائر :ديوان المطبوعات الجزائرية،2000).

23-قسم الدراسات الانتخابية و القانونية في مركز بيروت للأبحاث و المعلومات، **قوانين الانتخابات في الدول العربية،** (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005) .

24-لخضر عبيد ، **المجموعات المحلية في الجزائر- المجلس الشعبي الولائي و المجلس الشعبي البلدي-** ط2(لجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 1986).

25-لشعب محفوظ ، **التجربة الدستورية في الجزائر**(الجزائر: دار حديثة للفنون مطبعية ، 2001).

26-محمود حسن إسماعيل، **التنشئة السياسية (دراسة في دور أخبار التلفزيون)** (مصر: دار النشر للجامعات،1997).

27-موهوب الطاهر علي ، **التنشئة الاجتماعي وعلاقتها بالمشاركة السياسية**(مصر: العلم والإيمان للنشر،2011).

28-ناجي عبد النور ، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**(الجزائر: جامعة قالمة مديرية النشر، 2006) .

ب- الموسوعات و المعاجم:

1- الكيلاني عبد الوهاب وأخرون: **موسوعة السياسة** ،ج01 ، ط03،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995).

2- مصباح عامر ، **معجم المفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،** (الجزائر: المكتبة الجزائرية،2005).

ت- الرسائل الجامعية

1-أبو حديد توفيق محمود ،" **التعصب القبلي في السلوك السياسي الفضائلي الفلسطيني وأثره على التنمية السياسية**"، رسالة الماجستير ، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010.

2-المحمد صخر ، **أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية " الجزائر نموذجا"** ، رسالة الماجستير ، جامعة دمشق ،سوريا ،2010-2011.

3-بارة سمير ،" **أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المؤثرة فيه – دراسة ميدانية لطلبة كلية الحقوق بجامعة مولود معمري– بتيزي وزو–** " رسالة الماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر ، 2007.

4-بن طاهر علي ، "**الثقافة السياسية ومسالة الديمقراطية التعددية في الجزائر**"، رسالة الماجستير ،جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2000-2001.

5-بو ضياف محمد ، "**مستقبل النظام السياسي الجزائري**"، اطروحة دكتورة،جامعة الجزائر،الجزائر 2008.

6-توازي خالد ، "**الظاهرة الحزبية في الجزائر**"، (رسالة الماجستير) ، جامعة الجزائر، الجزائر ،2005-2006.

7-سي يوسف أحمد ، "**تحولات اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية–حصيلة و آفاق–**"، رسالة ماجستير ، ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2013.

8-علي محمد ، "**مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في ظل التنظيم الإداري الجزائري**"، رسالة ماجستير ،جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر، 2011،2012

9-غارو حسيبة ، "**دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة**"- دراسة حالة الجزائر 1997-2007"-، رسالة ماجستير ،جامعة مولود معمري،تيزي وزو،الجزائر، 2012،.

10-كواشي عتيقة ، "**اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية: دراسة تحليلية مقارنة**"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر ،2011/2010.

11-مرزود حسين، **الأحزاب و التداول على السلطة في الجزائر(1989–2010)**، رسالة دكتوراة،جامعة الجزائر، الجزائر،سنة 2011-2012.

ث- المجلات:

1-الاعراجي إبراهيم مرتضى إبراهيم ، **"السلوك الانتخابي وعلاقته بالاعتقاد بعدالة العالم لدى طلبة جامعة بغداد"**، مجلة كلية الأدب، العدد 98، (العراق: 2010).

2-الدويكات قاسم بن محمد ، **"دور الانتماءات العشائرية والإقليمية في الانتخابات النيابية (دراسة في الجغرافيا السياسية)** "، مجلة جامعة أم القرى ، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، (الأردن :يوليو 2004).

3-السويقات أحمد ، **التجربة الحزبية في الجزائر 1962، 2004**، مجلة الباحث، العدد الرابع، (جامعة ورقلة،الجزائر ،2006).

4-بارة سمير ، ليمام سلمى " **نماذج الانتخابية نحو مقاربة ميدانية لتحليل الأنماط الانتخابية في الجزائر**"، مجلة دفاتر أساسية والقانون ، (الجزائر: افريل2011) .

5-بنيني أحمد ، **أثر النظام الانتخابي على الأداء البرلماني في الجزائر**، مجلة المفكر ، العدد الثامن (جامعة باتنة، الجزائر،د.ذ.س).

6-شيتور جلول ، **المركز القانون لرئيس مجلس الشعب البلدي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 3، (جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر ، 2002).

7-عبد الأمير علي وأخرون، **"تعريفات سلسلة أوراق ديمقراطية العراق"**، مجلة المركز العراق ، العدد الرابع (العراق : أوت 2005).

8-علي عبد الأمير وأخرون، **"تعريفات سلسلة أوراق ديمقراطية العراق"**، مجلة المركز العراق ، العدد الرابع (العراق : أوت 2005).

9-عليوة منى محمود ،" **مفهوم المشاركة السياسية في ظاهرة العزوف عن السياسة**"، مجلة المقاربات، العدد 14،15،(السويد : دار نرمين،د.ذ.س) .

10-عمر فرحاتي ، **"مكانة المجالس الشعبية البلدية في الجزائر"**، مجلة الاجتهاد القضائي ،العدد السادس، (جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر د. ذ .س).

11-لعجال أعجال محمد لمين ، **"إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"**، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 12، (جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر: نوفمبر 2007).

12- مزياني فريدة ،" **الرقابة على العملية الانتخابية**"، مجلة المفكر، العدد الخامس، (الجزائر : 2010) ،

13-ماشطي شريفة ،" المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي"، مجلة الباحث الاجتماعي، عدد 10 (الجزائر:سبتمبر 2010).

14- مفتاح عبد الجليل ، **البيئة الدستورية و القانونية للنظام الانتخابي الجزائري**، مجلة الإجتهاد القضائي، العدد الرابع، (جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ،د.ذ.س).

ج-التقارير:

1-المنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية، **تقييم اطار تنظيم الانتخابات لانتخابات الرئاسية والتشريعية والاستفتاءات والانتخابات الولائية والبلدية**،(الجزائر: يناير 2007) .

ح- **القوانين**

1-قانون الانتخابات ، قانون العضوي رقم 112، مؤرخ في 18 صفر عام 1432 الموافق ل 12 يناير 2012 بنظام الانتخابات.

2-قانون الجماعات الاقليمية، قانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو 2012.

خ-: المقابلات:

1-مقابلة أجريت مع السيد عيادي حفيظ الأمين العام لبلدية جندل سعيدي محمد يوم 2014/04/20.

د- المواقع الالكترونية:

الطحيح سالم مرزوق ، **القوة والسلوك السياسي**، الفصل الثامن،في:1-

www.obtuhail.com/ob-8/ob2010/chter8.

2- العياشي عنصر، التعددية السياسية في الجزائر،في:

Faculty.qu.edu,qu/…/poltical/20pluralisme/20 in 20%....

3- بن عسكر منصور عبد الرحمان ، **يتحدث عن علم السلوك الإنساني**، جريدة الرياض السعودية 2004/11/30.

http/www.abiydh.com/lontents/30.11.2014/Manipage/locali.

4-جابي عبد الناصر ، **الانتخابات التشريعية انتخابات استقرار...أم ركود؟** (تاريخ النشر 2007/8/8)في:

http ;//www.arabenewal.org/articles/5889/1/cacaercece…:

5-مجدوب عبد المؤمن وأخرون، **السلوك الانتخابي في الجزائر: دراسة في المفهوم والأنماط والفواعل**، تاريخ النشر 2011/11/24 على الساعة 12:40،في:
boiHaniA.com/news :httpp ?action :vew6id :49.

6-دون ذكر الناشر، **الانتخابات المحلية**،في:

www.wadsouf.com/mode/177 .

7- دون ذكر الناشر، **آلية الانتخابات في الجزائر**،(تاريخ النشر2012/3/10)في:

www.startimes.com/s.aspx?t=30327282.

8-دون ذكر صاحب المقال، تنظيم المجلس الشعبي الولائي، في:
http://www.onefd.édu.dz.

9-دون ذكر الناشر ، **الجزائر تعلن نتائج الانتخابات المحلية** ، (2007/12/1)، في:
ww.arabic.yinhuanet.com/arabic2007/12/1 content-535317.htm.

10-دون ذكر الناشر ، **الجزائر 185 ألف مرشح في الانتخابات المحلية**، صحيفة الشروق ،2012،في:
project.org/regions-en/countries-and-territoires/dz/neus6276444.

11-دون ذكر الناشر، **النتائج الكاملة للانتخابات المحلية 2012**، (تاريخ النشر 30نوفمبر 2012)،في:
www.rihanate.com.

12-دون ذكر الناشر، **نتائج الانتخابات المحلية البلدية و الولائية الجزائرية المحلية 2012**،في:
www.dz-modern.com/2012/11/results/election-algeria-2012.html.

13-دون ذكر ناشر، قراءة في النتائج الرسمية للانتخابات المحلية 2012 على الموقع
www.hmsalgeria.net/portal/archives/mahaliat2012/3226.html.

14-دون ناشر، **السلوك الانتخابي**،في:
http://www.facebooke.com/bah.berredf/galb/posts.

15-دون ذكر الناشر، **نتائج الانتخابات المحلية الجزائرية**، (تاريخ النشر 20 ديسمبر 2007) في: carnegieendoumet.org/2008/8/6- نتائج الانتخابات المحلية -d5u.

16- دون ذكر الناشر، **النتائج الكاملة للانتخابات المحلية 2012**، (تاريخ النشر 30نوفمبر 2012

www.rihanate.com.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

أ-الكتب:

1-abed charef, **Algérie le grand dérapage**(paris édition de l'aube,1994).

ب- القواميس:

1- Pascal perrineau , et dominique régnée, dictionnaire du vote, paris, puf, 2001.

قائمة المراجع:

أولا : باللغة العربية:

ج- الكتب:

1-ابن خلدون عبد الرحمن ابن محمد ، **مقدمة ابن خلدون** (لبنان: دار الكتاب العربي، 2005).

2-ابوقحف عبد السلام ، **التسويق أساسي في البيع والتفاوض**(مصر: الدار الجامعية الجديدة، 2004).

3-الأسود شعبان الطاهر ، **علم الاجتماع السياسي**، ط02 (مصر: دار المصرية اللبنانية، 2001).

4-الجوهري عبد الهادي ، **دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي**، الطبعة 8 (مصر: المكتبة الجامعية،2001).

5-الزيات عبد الحليم ، **التنمية السياسية (دراسة في الاجتماع السياسي)**، الجزء الثاني (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2000) .

6-العياشي عنصر ، **سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر**(مصر :دار الأمين، 1999).

7-الطنوي محمد محمد عمر ، **نظريات الاتصال** ، (مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001).

8-الطيب مولود زايد، **علم الاجتماع السياسي**، (ليبيا: منشورات جامعة السابع من أبريل2007).

9-القصبي عبد الغفار رشاد ، **مناهج البحث في علم السياسة: التحليل السياسي، كيف يكتب بحثا أو رسالة،** ج01، (مصر: مكتبة آداب، 2004).

10-المهدي محمد ، **علم النفس السياسي (رؤية مصرية عربية)** (مصر: مكتبة الانجلو مصرية ،2007).

11-الهلال محمد عبد الغني حسن ، **إدارة الانتخابات مهارات الاتصال والتسويق السياسي** (مصر: مركز تطوير الأداء والتنمية، دبيك للنشر ،2010).

12-بعلي محمد الصغير ، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**(الجزائر :دار العلوم للنشر،2004).

13-بعلي محمد الصغير ، **القانون الاداري**(الجزائر:دار العلوم للنشر و التوزيع ،دذس).

14-بن صغير زكريا ، **الحملات الانتخابية، مفهومها وسائلها وأساليبها**(الجزائر: دار الخلدونية للنشر ، 2004).

15-بوشعير سعيد ، **النظام السياسي الجزائري**(الجزائر: دار الهدى للنشر و التوزيع ، 1991).

16-بوعمران عادل ، **البلدية في التشريع الجزائري**(الجزائر: دار الهدى للنشر،2010).

17- حجازي محمد عبد الواحد ، **الوعي السياسي في الوطن العربي** (مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ، 2007).

18-رينشون ستانلي و دوكيت جون: ترجمة عبد الكريم ناصيف، **علم النفس السياسي(أسس أحادية وتعددية)** (سوريا: دار التكوين،2012).

19-سالم رعد حافظ ، **مبادئ الثقافة السياسية** (الأردن:زمزم،ناشرون وموزعون،2011).

20-سعد إسماعيل علي ، **علم الاجتماع السياسي بين السياسة والاجتماع**(مصر: دار المعرفة الجامعية2005) .

21-عصام الدين صفاء و إبراهيم محمود ، **الانتخابات بدون ناخبين**، (دراسة مقارنة عن المشاركة السياسية الانتخابات المقارنة2005،2000) (مصر: مركز الأندلس،د.ذ.س).

22-عوابدي عمار ، **دروس في القانون الإداري** (الجزائر :ديوان المطبوعات الجزائرية،2000).

23-قسم الدراسات الانتخابية و القانونية في مركز بيروت للأبحاث و المعلومات، **قوانين الانتخابات في الدول العربية**، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005) .

24-لخضر عبيد ، **المجموعات المحلية في الجزائر– المجلس الشعبي الولائي و المجلس الشعبي البلدي–** ط2(لجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 1986).

25-لشعب محفوظ ، **التجربة الدستورية في الجزائر**(الجزائر: دار حديثة للفنون مطبعية ، 2001).

26-محمود حسن إسماعيل، **التنشئة السياسية (دراسة في دور أخبار التلفزيون)** (مصر: دار النشر للجامعات،1997).

27-موهوب الطاهر علي ، **التنشئة الاجتماعي وعلاقتها بالمشاركة السياسية**(مصر: العلم والإيمان للنشر،2011).

28-ناجي عبد النور ، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**(الجزائر: جامعة قالمة مديرية النشر، 2006) .

ح- الموسوعات و المعاجم:

1- الكيلاني عبد الوهاب وأخرون: **موسوعة السياسة** ،ج01 ، ط03،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995).

2- مصباح عامر ، **معجم المفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، (الجزائر: المكتبة الجزائرية،2005).

خ- الرسائل الجامعية

1-أبو حديد توفيق محمود ،" **التعصب القبلي في السلوك السياسي الفضائلي الفلسطيني وأثره على التنمية السياسية**"، رسالة الماجستير ، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010.

2-المحمد صخر ، **أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية " الجزائر نموذجا"** ، رسالة الماجستير ، جامعة دمشق ،سوريا ،2010-2011.

3-بارة سمير ،" **أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المؤثرة فيه – دراسة ميدانية لطلبة كلية الحقوق بجامعة مولود معمري– بتيزي وزو–** " رسالة الماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر ، 2007.

4-بن طاهر علي ، "**الثقافة السياسية ومسالة الديمقراطية التعددية في الجزائر**"، رسالة الماجستير ،جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2000-2001.

5-بو ضياف محمد ، "**مستقبل النظام السياسي الجزائري**"، اطروحة دكتورة،جامعة الجزائر،الجزائر 2008.

6-توازي خالد ، "**الظاهرة الحزبية في الجزائر**"، (رسالة الماجستير) ، جامعة الجزائر، الجزائر ،2005-2006.

7-سي يوسف أحمد ، "**تحولات اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية–حصيلة و آفاق–**"، رسالة ماجستير ، ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2013.

8-علي محمد ، "**مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في ظل التنظيم الإداري الجزائري**"، رسالة ماجستير ،جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر، 2012،2011

9-غارو حسيبة ، "**دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة**"- دراسة حالة الجزائر 1997-2007"-، رسالة ماجستير ،جامعة مولود معمري،تيزي وزو،الجزائر، 2012،.

10-كواشي عتيقة ، "**اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية: دراسة تحليلية مقارنة**"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر ،2011/2010.

11-مرزود حسين، **الأحزاب و التداول على السلطة في الجزائر(1989-2010)**، رسالة دكتوراة،جامعة الجزائر، الجزائر،سنة 2011-2012.

د- المجلات:

1-الاعراجي إبراهيم مرتضى إبراهيم ، **"السلوك الانتخابي وعلاقته بالاعتقاد بعدالة العالم لدى طلبة جامعة بغداد"**، مجلة كلية الأدب، العدد 98، (العراق: 2010).

2-الدويكات قاسم بن محمد ، **"دور الانتماءات العشائرية والإقليمية في الانتخابات النيابية (دراسة في الجغرافيا السياسية) "**، مجلة جامعة أم القرى ، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، (الأردن :يوليو 2004).

3-السويقات أحمد ، **التجربة الحزبية في الجزائر 1962، 2004**، مجلة الباحث، العدد الرابع، (جامعة ورقلة،الجزائر ،2006).

4-بارة سمير ، ليمام سلمى " **نماذج الانتخابية نحو مقاربة ميدانية لتحليل الأنماط الانتخابية في الجزائر**"، مجلة دفاتر أساسية والقانون ، (الجزائر: افريل2011) .

5-بنيني أحمد ، **أثر النظام الانتخابي على الأداء البرلماني في الجزائر**، مجلة المفكر ، العدد الثامن (جامعة باتنة، الجزائر،د.ذ.س).

6-شيتور جلول ، **المركز القانون لرئيس مجلس الشعب البلدي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 3، (جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر ، 2002).

7-عبد الأمير علي وأخرون، **"تعريفات سلسلة أوراق ديمقراطية العراق"**، مجلة المركز العراق ، العدد الرابع (العراق : أوت 2005).

8-علي عبد الأمير وأخرون، **"تعريفات سلسلة أوراق ديمقراطية العراق"**، مجلة المركز العراق ، العدد الرابع (العراق : أوت 2005).

9-عليوة منى محمود ،" **مفهوم المشاركة السياسية في ظاهرة العزوف عن السياسة**"، مجلة المقاربات، العدد 14،15،(السويد : دار نرمين،د.ذ.س) .

10-عمر فرحاتي ، **"مكانة المجالس الشعبية البلدية في الجزائر"**، مجلة الاجتهاد القضائي ،العدد السادس، (جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر د. ذ .س).

11-لعجال أعجال محمد لمين ، **"إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"**، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 12، (جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر: نوفمبر 2007).

12- مزياني فريدة ،" **الرقابة على العملية الانتخابية**"، مجلة المفكر، العدد الخامس، (الجزائر : 2010) ،

13-ماشطي شريفة ،" المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي"، مجلة الباحث الاجتماعي، عدد 10 (الجزائر:سبتمبر 2010).

14- مفتاح عبد الجليل ، **البيئة الدستورية و القانونية للنظام الانتخابي الجزائري**، مجلة الإجتهاد القضائي، العدد الرابع، (جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ،د.ذ.س).

ذ- التقارير:

1-المنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية، **تقييم اطار تنظيم الانتخابات لانتخابات الرئاسية والتشريعية والاستفتاءات والانتخابات الولائية والبلدية**،(الجزائر: يناير 2007) .

ر- القوانين

1-قانون الانتخابات ، قانون العضوي رقم 112، مؤرخ في 18 صفر عام 1432 الموافق ل 12 يناير 2012 بنظام الانتخابات.

2-قانون الجماعات الاقليمية، قانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو 2012.

ز- : المقابلات:

1-مقابلة أجريت مع السيد عيادي حفيظ الأمين العام لبلدية جندل سعيدي محمد يوم 2014/04/20.

س- المواقع الالكترونية:

1- الطحيح سالم مرزوق ، **القوة والسلوك السياسي**، الفصل الثامن،في:

www.obtuhail.com/ob-8/ob2010/chter8.

2- العياشي عنصر، التعددية السياسية في الجزائر،في:

Faculty.qu.edu,qu/…/poltical/20pluralisme/20 in 20%....

3- بن عسكر منصور عبد الرحمان ، **يتحدث عن علم السلوك الإنساني**، جريدة الرياض السعودية 2004/11/30.

http/www.abiydh.com/lontents/30.11.2014/Manipage/locali.

4-جابي عبد الناصر ، **الانتخابات التشريعية انتخابات استقرار...أم ركود؟** (تاريخ النشر 2007/8/8)في:

http ;//www.arabenewal.org/articles/5889/1/cacaercece…:

5-مجدوب عبد المؤمن وأخرون، **السلوك الانتخابي في الجزائر: دراسة في المفهوم والأنماط والفواعل**، تاريخ النشر 2011/11/24 على الساعة 12:40،في:
boiHaniA.com/news :httpp ?action :vew6id :49.

6-دون ذكر الناشر، **الانتخابات المحلية**،في:

www.wadsouf.com/mode/177 .

7- دون ذكر الناشر، **آلية الانتخابات في الجزائر**،(تاريخ النشر2012/3/10)في:

www.startimes.com/s.aspx?t=30327282.

8-دون ذكر صاحب المقال، تنظيم المجلس الشعبي الولائي، في:
http://www.onefd.édu.dz.

9-دون ذكر الناشر ، **الجزائر تعلن نتائج الانتخابات المحلية** ، (2007/12/1)، في:
ww.arabic.yinhuanet.com/arabic2007/12/1 content-535317.htm.

10-دون ذكر الناشر ، **الجزائر 185 ألف مرشح في الانتخابات المحلية**، صحيفة الشروق ،2012،في:
project.org/regions-en/countries-and-territoires/dz/neus6276444.

11-دون ذكر الناشر، **النتائج الكاملة للانتخابات المحلية 2012**، (تاريخ النشر 30نوفمبر 2012)،في:
www.rihanate.com.

12-دون ذكر الناشر، **نتائج الانتخابات المحلية البلدية و الولائية الجزائرية المحلية 2012**،في:
www.dz-modern.com/2012/11/results/election-algeria-2012.html.

13-دون ذكر ناشر، قراءة في النتائج الرسمية للانتخابات المحلية 2012 على الموقع
www.hmsalgeria.net/portal/archives/mahaliat2012/3226.html.

14-دون ناشر، **السلوك الانتخابي**،في:
http://www.facebooke.com/bah.berredf/galb/posts.

15-دون ذكر الناشر، **نتائج الانتخابات المحلية الجزائرية**، (تاريخ النشر 20 ديسمبر 2007) في: carnegieendoumet.org/2008/8/6- نتائج الانتخابات المحلية -d5u.

16- دون ذكر الناشر، **النتائج الكاملة للانتخابات المحلية 2012**، (تاريخ النشر 30نوفمبر 2012

www.rihanate.com.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

أ-الكتب:

1-abed charef, **Algérie le grand dérapage**(paris édition de l'aube,1994).

ب- القواميس:

1- Pascal perrineau , et dominique régnée, dictionnaire du vote, paris, puf, 2001.

فهرس الجداول والأشكال والخرائط

أولا: فهرس الجداول.

الرقم	عنـــوان	الصفحة
01	**نسبة المشاركة في محليات 1990/06/12.**	**48**

02	نتائج الانتخابات المحلية 1990/06/12.	49
03	نتائج الانتخابات المحلية 23 أكتوبر 1997.	51
04	نتائج الانتخابات المحلية 10 أكتوبر 2002.	52
05	نتائج الانتخابات المحلية 29 نوفمبر 2007 لأهم الأحزاب.	54
06	توزيع أفراد العينة حسب الجنس.	64
07	الفئة العمرية.	64
08	المؤهل الدراسي.	65
09	الوظيفة الحالية لأفراد المجتمع.	65
10	تحليل المعطيات المتعلقة ببطاقة الناخب.	66
11	تحليل المعطيات المتعلقة بمسؤولية الانتخاب.	67
12	تحليل المعطيات المتعلقة باختيار المرشح في الانتخابات.	68
13	تحليل المعطيات التي تتعلق بالمؤسسات التي تساهم في العملية السياسية.	69
14	تحليل المعطيات التي تتعلق بالنظام الانتخابي.	70
15	تحليل المعطيات المتعلقة بطريقة الدعاية السياسية للانتخابات التي تدفعك للتصويت.	71
16	تحليل المعطيات التي تتعلق بالانتخابات المحلية.	72
17	تحليل المعطيات التي تتعلق بالعوامل الاجتماعية و أثرها على السلوك الانتخابي.	74
18	تحليل المعطيات التي تتعلق بالعوامل الاقتصادية و أثرها على السلوك الانتخابي.	75
19	نتائج الانتخابات المحلية لبلدية جندل سعيدي محمد الخاصة بالانتخابات المجلس الشعبي البلدي.	79
20	نتائج أصوات الناخبين للانتخابات المحلية للمجلس الشعبي الولائي ببلدية –جندل سعدي	80

ثانيا: فهرس الأشكال.

الرقم	عنـــوان	الصفحة
01	النموذج المثالي لتغيير السلوك الانتخابي حسب "Denes Lindon".	23
02	الهيكل الهرمي لإدارة بلدية جندل سعدي محمد – سكيكدة-	62

فهرس المحتويات:

عنـــــــــوان	الصفحة
مقدمة .	**02**
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي و النظري للسلوك الانتخابي.	**10**
المبحث الأول : السلوك الانتخابي.	**11**

المطلب الأول : مفهوم السلوك الانتخابي.	**11**
المطلب الثاني : أنماط السلوك الانتخابي.	**14**
المبحث الثاني : النماذج المفسرة للسلوك الانتخابي.	**18**
المطلب الأول: النموذج البيئي والنموذج الاجتماعي والنفسي .	**19**
المطلب الثاني: النموذج العقلاني والتفسير بالاتجاهات في تفسير السلوك الانتخابي .	**21**
المبحث الثالث : العوامل المؤثرة في السلوك الانتخابي.	**24**
المطلب الأول : العوامل السياسية المؤثرة في السلوك الانتخابي.	**24**
المطلب الثاني : العوامل الاجتماعية و الاقتصادية المؤثرة في السلوك الانتخابي.	**29**
الفصل الثاني: الانتخابات المحلية في الجزائر.	**34**
المبحث الأول: البعد القانوني للانتخابات المحلية في الجزائر.	**35**
المطلب الأول:الإطار القانوني لانتخاب رئيس المجلس البلدي.	**35**
المطلب الثاني: المركز القانوني لرئيس المجلس الشعبي الولائي.	**39**
المبحث الثاني: البعد الاجتماعي (السوسيولوجي) للانتخابات المحلية في الجزائر.	**45**
المطلب الأول: الانتخابات المحلية أثناء الحزب الواحد.	**45**
المطلب الثاني: الانتخابات المحلية أثناء التعددية الحزبية.	**47**
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للإنتخابات المحلية 29 نوفمبر 2012 – بلدية جندل سعدي محمد–	**59**
المبحث الأول:التعريف ببلدية جندل سعدي محمد.	**60**
المطلب الأول:مدخل لبلدية جندل سعدي محمد.	**60**
المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي للبلدية.	**61**
المبحث الثاني:عرض ومناقشة نتائج الدراسة.	**63**
المطلب الأول:تحليل و مناقشة الاستبيان.	**64**
المطلب الثاني: تقييم نتائج الدراسة.	**76**
المبحث الثالث:دراسة في الانتخابات المحلية 29 نوفمبر2012 ببلدية جندل سعدي محمد.	**78**
المطلب الأول: تحليل نتائج انتخابات المحلية 29 نوفمبر 2012 ببلدية جندل سعيدي محمد.	**78**
المطلب الثاني: تقييم السلوك الانتخابي لسكان بلدية جندل سعدي محمد في الانتخابات المحلية 29	**81**

نوفمبر2012.	
خاتمة.	**85**
قبائمة الراجع	**89**
ملاحق	**98**
الفهرس	**—**

الملخص
تتناول هده الدراسة السلوك الانتخابي من خلال العملية الانتخابية فهو كل تصرف او فعل أو ردود الفعل التي يظهرها المواطن في موعد الانتخابي معين نتيجة تاثرهاو عدم تأثره بمجموعة من العوامل و المتغيرات(الاجتماعية السياسية الثقافية ...)
فتناولنا عن منظور قانوني من خلال كيفية انتخاب رئيسي البلدية و الولاية عامة.

و من منظور السوسيولوجي الذي يحاول الارتباط بين السلوك الانتخابي بصفة خاصة فتعد العملية الانتخابية (الثقافة السياسية المشاركة السياسة الوعي السياسي) مدخلا هاما للوقوف على السلوك الانتخابي لدى المواطنين .
فالدور الذي يلعبه المواطن في العملية الانتخابية لا يستهان به و دلك من خلال إيصال.
المرشحين للمقاعد الانتخابية و يتم دلك من خلال وعي السياسي للمواطنين
ان السلوك السياسي ليس ظاهرة سياسية فحسب بل هي ظاهرة اجتماعية تتعلق بمجموع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ولدلك فالسلوك الانتخابي يتأثر بمجموعة هده العوامل.

Resumè

Cette étudetraite decomportement électoralà travers leprocessus électoral est lacession de tout ouagirouréactionsaffichées parlescitoyensde la datedes électionscertain résultat, sans influence parune variétéde facteurs et devariables (culturelles socio-politique...)

on a traitè d'unpoint de vue juridiquede la façonlors d'uneélection municipalemajeuretl'Etat en général.
Etpoint de vue sociologiquequi essaie de lierentre le comportementde vote, en particulier le processus électoral(la culturepolitique de la participationpolitiquede la conscience politique) un apport importantpour déterminer le comportementde votedes citoyens.

Le rôle joué par les citoyens dans le processus électoral n'est pas significative et pétrir par la prestation des candidats pour les sièges à l'élection et pas pétrir par la conscience politique des citoyens
Ce comportement politique n'est pas un phénomène politique, mais un phénomène social est lié aux conditions sociales et économiques totales et le comportement électoral culturel et pétrir est affectée par une variété de facteurs ce sujet